الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف -المسيلة-
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

عنوان المذكرة

تجارب الوحدة العربية

الوحدة المصرية السورية 1958-1961م - أنموذجا-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ العالم المعاصر

إعداد الطالبات:
- كوثر بلعباس
- سكينة قنور
- سعاد بعلي

إشراف الأستاذ الدكتور:
أبو بكر الصديق حميدي

السنة الجامعية: 1435-1436هـ/ 2014-2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى اللذان قال فيهما الرحمان "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا".

إلى الوالدين الكريمين حفظهما اللّه وأمد في عمرهما ...

إلى كافة أفراد عائلة: قنور، بعلي، بلعباس.

وإلى كل الزميلات والصديقات الذين رافقونا في مشوارنا الدراسي.

"إلى كل هؤلاء نهدي ثمرة جهدنا"

شكر وعرفان

نحمد اللّه سبحانه بخير ما يحمد ، ونشكره على عظيم فضله و ووافر عطائه، فبإذنه تم إ نجاز هذا العمل، فالحمد للّه .

نتوجه بالشكر الجزيل المرفوق بفائق الاحترام والتقدير إلى الأستاذ المشرف أبو بكر الصديق حميدي على المجهودات المبذولة خلال فترة إنجاز هذا العمل، فندعوا له بالتوفيق والمزيد من التألق في مشوار البحث العلمي .

كما نتوجه بخالص شكرنا و عميق امتناننا إلى كل من قدم لنا يد العون و المساعدة من أجل إتمام هذا العمل و أخص بالذكر:

الأستاذ الدكتور: صالح لميش .

الأستاذ الدكتور: شترة خير الدين .

الأستاذ الدكتور: محمد حسين الشريف.

إلى كل الذين تحملوا معنا متاعب الكتابة والتحرير والتصحيح والطبع ونخص بالذكر جميع أفراد مكتبة الإحسان.

مقدمة

مقــدمة:

الوحدة العربية هي طرح سياسي يراود الكثير من العرب على اختلاف مشاربهم السياسية ومعتقداتهم ومذاهبهم. تقوم الفكرة على أساس دمج بعض أو جميع الأقطار العربية في إطار سياسي واقتصادي واحد، يزيل الحدود بين الدول العربية، وينشئ دولة قوية اقتصاديا وبشريا وعسكريا. الوحدة العربية هي فكرة يؤمن بها القوميون العرب كحل لحالة التخلف والاحتلال والقمع التي يعيشها المواطن العربي في جميع أقطار هذا الوطن الممتد من المحيط إلى الخليج.

تمثل الوحدة العربية الغاية التي تستجيب لرغبات الجماهير، واحتياجاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وتمثل مطلبا قوميا تنادى له أبناء الأمة العربية منذ انبثاق فجر النهضة العربية في أواخر القرن التاسع عشر.

ومنذ ذلك التاريخ و حتى الخمسينيات من القرن العشرين، شهدت المنطقة العربية في فترات مختلفة من تاريخها الحديث والمعاصر محاولات شتى للإتحاد اتخذت أشكالا مختلفة و جاءت بدوافع متنوعة.

وعليه، تحول شعار الوحدة العربية إلى شعار جماهيري وحماسي معا، وجاءت الوحدة المصرية السورية التي وقعتها القاهرة ودمشق في فيفري 1958 لتؤكد نجاعة الفكرة، وتجعل من الوحدة العربية محور مشروع تغيير عربي شامل يعيد بناء الأمة والوطن في الوقت نفسه، إذ جعلت هدفها الأساسي التحرر من الاستعمار والقضاء على الاستغلال.

ولذلك جاءت دراستنا الموسومة، بعنوان تجارب الوحدة العربية: الوحدة المصرية السورية (1958-1961) والتي سنحاول من خلالها معرفة التطورات والتغيرات التي شهدها الوطن العربي آنذاك.

<u>أولا</u>: أسباب اختيارنا للموضوع

اختيارنا لهذا الموضوع، يرجع لأسباب ذاتية و موضوعية أهمها:

1. رغبتنا في الإطلاع أكثر على تاريخ أمتنا العربية وصراعها المتواصل مع قوى الغرب.
2. الأهمية الخاصة التي تحتلها تجربة الوحدة المصرية السورية ولأنها لم تلق نصيبها الكافي من الدراسات العلمية في الجزائر.

3. أن أغلب الدراسات العربية تناولت القومية أو الوحدة العربية بمفهومها العام و لم ترتكز على المشاريع أو التجارب الوحدوية.

ثانيا: الإشكالية:

كانت الوحدة المصرية السورية تجربة متقدمة في التاريخ العربي المعاصر، فهل كانت هذه التجربة نابعة عن قناعات مركزة ومشتركة بين الشعبين السوري والمصري، ولها أهداف محددة ومشاريع طموحة قادرة على الاستجابة لطموحات الساسة والمجتمعين السوري والمصري؟

ولتوضيح هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات التالية:

- من المسؤول عن مشروع الوحدة بين مصر وسوريا ؟
- ما هي نقاط القوة و الضعف الكامنة في تجربة الوحدة ؟
- هل كان الفشل داخلي أم خارجي ؟ ومن يتحمل عبئ الفشل ؟

ثالثا: مناهج البحث:

ولدراسة موضوع بحثنا اتبعنا المناهج التالية :

1. المنهج التاريخي الوصفي: الذي يسمح بعرض الحقائق والأحداث التاريخية ووصفها وصفا كرونولوجيا، لأن الظاهرة التي بين أيدينا ككل الظواهر لها امتداد تاريخي لا يمكننا فهمها إلا بتفحيص الأسباب الحقيقية، فهذا المنهج يحدد الظاهرة زمانيا ومكانيا، بحيث وظفناه في وصف أوضاع كل من سوريا ومصر قبيل الوحدة والظروف المحيطة بهما في أشد مراحل الحرب الباردة.

2. المنهج التحليلي والإستنتاجي: وذلك من خلال دراسة المادة العلمية وتفسيرها حسب كل مرحلة من مراحل هذا البحث، وصولا إلى تقييم التجربة الوحدوية ونتائج في الخاتمة.

رابعا: خطة البحث.

وللإجابة على إشكالية موضوعنا، وما توفر لدينا من المادة العلمية، قسمنا البحث إلى مقدمة وأربعة فصول انتهاءا بخاتمة تضمنت استنتاجات، وكذا ملاحق وقوائم ببليوغرافية وفهارس.

تناولنا في الفصل الأول، و الذي هو عبارة عن فصل تمهيدي للموضوع، أهم المشاريع الوحدوية العربية، وضم ستة مباحث، الأول جامعة الدول العربية، والثاني، إتحاد المغرب العربي، والثالث، الاتحاد العربي، والرابع، اتحاد الجمهوريات العربية (مصر، سوريا،

العراق)، والخامس، اتحاد الجمهوريات العربية (مصر، سوريا، ليبيا)، والسادس، الوحدة السورية العراقية.

أما الفصل الثاني: فهو حول ظروف قيام الوحدة المصرية السورية، ويضم أربعة مباحث، الأول تناولنا فيه ظروف مصر وسوريا قبيل الوحدة، والثاني، عوامل التقارب المصري السوري، والثالث، خطوات في طريق الوحدة،أما المبحث الرابع، تناولنا فيه المباحثات المصرية السورية حول الوحدة.

والفصل الثالث: كان حول قيام الوحدة بين مصر وسوريا، ويضم خمسة مباحث، المبحث الأول تحت عنوان إعلان الجمهورية العربية المتحدة، والثاني، الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة، والثالث، أجهزة ومؤسسات الوحدة، والرابع، النظام الاقتصادي في دولة الوحدة، وتناولنا في المبحث الخامس، المواقف الدولية حول قيام الوحدة.

أما الفصل الرابع، الذي حمل عنوان تفكك الوحدة وتقييم مسيرتها، ضم ثلاث مباحث، الأول تحت عنوان عوامل وأسباب الانقلاب السوري، والثاني، تنفيذ الإنقلاب وتفكك الوحدة، والمبحث الثالث، خصصناه لتقييم الوحدة.

وفي الأخير توصلنا من خلال بحثنا العلمي، إلى خاتمة كحوصلة للنتائج المستخلصة من دراستنا للوحدة المصرية السورية و أثرها في التاريخ العربي.

خامسا: أهم مصادر و مراجع المذكرة .

وليكون لهذا العمل البحثي مصداقية، اعتمدنا على جملة من المصادر والمراجع نذكر أهمها: مذكرات محمود رياض والذي يعتبر مصدرا أساسيا عايش صاحبها فترة الوحدة، حيث خصص جزء كبير منها في الحديث عن مجريات الوحدة باعتباره سفير لمصر في سوريا آنذاك، كما اعتمدنا على شاهد آخر عايش هذه الفترة، هو محمد حسنين هيكل في كتابه ما الذي جرى في سوريا؟ حيث تحدث هذا الأخير عن أحداث الوحدة و المسؤول عن إتمامها، إضافة إلى كتاب نحو الوحدة العربية لصابر فلحوط والذي تناول فيه أهم تجارب الوحدة العربية ومن بينها الوحدة المصرية السورية.

أما المراجع فهي كثيرة نذكر أهمها: سمير عبده، في كتابه حدث ذات مرة في سوريا، الذي خصص فيه قسمين لدراسة الوحدة بين مصر وسوريا، الأول تناول فيه قيام الوحدة والثاني مخاض الانفصال، كذلك محمد عبد الكريم محافظة، في كتابه التاريخ السياسي والاقتصادي لدولة الوحدة المصرية السورية والذي تناول فيه بالتفصيل الجانبين السياسي

والاقتصادي للوحدة، كما اعتمدنا على مجموعة من المقالات نذكر منها: مقال عبد الله عبد الدائم، بعنوان تجربة الوحدة المصرية السورية 1958-1961، والتي استفدنا منها في عوامل التقارب المصري السوري.

سادسا: الصعوبات.

حقيقة أن اختيار موضوع البحث والرغبة في تناوله شيء، وجمع مادته العلمية والشروع في البحث والتحليل والاستنتاج شيء آخر، لأن جمع الوثائق المعاصرة المتعلقة بهذا الموضوع ليست بالأمر الهين، ومن هذا المنطلق فقد واجهتنا عدة صعوبات أثناء جمع المادة العلمية المتعلقة بموضوع البحث وكذلك أثناء تحرير الموضوع و تتمثل في الآتي:

1-ضيق الوقت خاصة مع رفض العناوين المقترحة الأولى من طرف الإدارة وصعوبة إيجاد عنوان جديد يتوافق مع رغبتنا.

2-الموضوع: موضوع متشابك الأحداث، خاصة وأنه عاصر فترة الحرب الباردة، وذلك ما صعب علينا التحكم في مجرياته.

3-صعوبة التوصل إلى المضان الحقيقية للمادة العلمية المتعلقة بالموضوع.

4-معظم الكتب المتحصل عليها كتب مصرية تمجد الوحدة، فهي بالتالي يطغى عليها طابع الذاتية.

ومع ذلك أعاننا الله عز وجل على التغلب على هذه الصعوبات والانتهاء من تحرير رسالتنا العلمية بفضله وفضل من ساعدونا فلهم منا جزيل الشكر والعرفان.

الفصل الأول

نماذج الوحدة العربية

المبحث الأول: جامعة الدول العربية 1945.

المبحث الثاني: اتحاد المغرب العربي1947.

المبحث الثالث: الاتحاد العربي 1958 .

المبحث الرابع : اتحاد الجمهوريات العربية (مصر، سوريا، العراق) 1963.

المبحث الخامس: اتحاد الجمهوريات العربية (مصر، سوريا، ليبيا)1971.

المبحث السادس: الوحدة السورية العراقية 1978 .

المبحث الأول: جامعة الدول العربية 1945.

قد يقع البعض في خطأ عند دراسة قضية الوحدة العربية بأن الحكومة البريطانية هي صاحبة الاهتمام الأول بالفكرة، فهذا يعتبر تشويه لتاريخ العرب الحديث و المعاصر، بل يمكن إرجاعه إلى تأزم الأوضاع بالمنطقة العربية في خضم الحرب العالمية الثانية و تحولها إلى فسيفساء من الاستعمار.

هذا كان دافعا قويا لإنشاء جامعة الدول العربية، إذ أن تصريح "أنطوني إيدن" وزير خارجية بريطانيا، الذي أكد فيه دعم بريطانيا للوحدة العربية لم يكن حبا في العرب، بل لضمان مصالحها بالمنطقة، كما كان دافعا للتحرك المصري لجمع شمل الأقطار العربية المستقلة آنذاك، العراق، سوريا، لبنان، الأردن، السعودية، اليمن، حيث جاءت المباردة في شكل دعوات وجهها مصطفى النحاس إلى رؤساء الحكومات العربية لزيارة القاهرة و مناقشة الموضوع معه.[1]

بدأت الاجتماعات التمهيدية الأولى بالإسكندرية بقصر "أنطونياس" في 25 سبتمبر 1944 و بعد 13 يوما من المشاورات المكثفة تم إنشاء الجامعة و قد تضمن الميثاق عشرين مادة مع ملحقين الأول خاص بفلسطين والأخر خاص بالتعاون مع البلاد العربية غير المشاركة في مجلس الجامعة.[2]وتم التوقيع على بروتوكول الإسكندرية في 07 أكتوبر 1944 بينما تأخرت كل من السعودية واليمن عن ذلك، وقد حرصت مصر على أن لا يخرج الميثاق عن بروتوكول الإسكندرية، وفي 22 مارس صدر الميثاق بقصر الزعفران وأصبح ساري المفعول في11 ماي1945 وصارت القاهرة مقرا لها واختير "عبد الرحمان عزام" (سياسي مصري ولد بالجيزة عام 1893،من مؤيدي الحركة العربية بمصر، أمين عام للجامعة بين 1945- 1952) كأول أمين عام لها.[3]

تشكلت الجامعة من الأجهزة الآتية و هي : مجلس الجامعة لكل دول الأعضاء صوت واحد فيه، وكذا الأمانة العامة و مجموعة من اللجان تعالج مختلف المجالات.[4]

---

[1] مفيد الزيدي: **موسوعة التاريخ العربي المعاصر و الحديث**، ط 1، دار أسامة، الأردن، 2004، ص304.
[2] سليمان عبد العظيم: **"جامعتنا العربية هل يمكن إصلاح ما أفسده العرب؟"**، مجلة العربي، ع: 436، الكويت، 1995، ص80.
[3] رأفت الشيخ: **العرب في التاريخ المعاصر**، [د.ط]، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 2008، ص523.
[4] نمير طه ياسين: **تاريخ العرب الحديث و المعاصر**، [د.ط]، دار الفكر، عمان، 2010، ص، 214.

مبادئها و أهدافها:

- المساواة في السيادة بين دول الأعضاء.
- عدم التدخل في شؤون الدول الأعضاء. [1]
- المحافظة على استقلال الدول الأعضاء.
- مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية بين الدول الأعضاء.[2]

وهناك إنتقادات مشروعة توجهها البحوث العلمية التي أجريت حول الواقع الذي تعيشه الجامعة العربية منها :

- يشير محمد فاضل في كتابه أن جامعة الدول العربية منذ تأسيسها لم تحقق مطامح القومية العربية في حقل التوحيد بالرغم من أن المادة التاسعة من ميثاقها تفسح المجال لذلك، لكن مضمون المادة بقي حبرا على ورق.[3]

- يحدد "د.نعمان جلال" المندوب المصري الدائم بالجامعة أن مجالات إخفاقها ثلاث: الأول فشلها في تحقيق تقدم في مجال الوحدة العربية لا في الإطار الجزئي ولا الكلي، الثاني إخفاقها في وضع اتفاقية الدفاع المشترك موضع التنفيذ الحقيقي، أما الثالث عدم قدرتها على تحقيق إنجاز جوهري في مجال التعاون الاقتصادي العربي، أما إنجازاتها فيحددها في زيادة عدد دولها، وكذا مساعدة الدول في الحصول على استقلالها و تسوية المنازعات، أما إنجازها الأهم فهو إثارة الوعي لمفهوم الوحدة العربية وانتشار الإحساس القومي العربي لدى الجماهير قبل الحكام لم يكن بمثل هذا القدر عام 1945.

- أما السفير أحمد بن علي فيقول أن الميثاق الذي وقع عليه في البداية لم يعد هو الأنسب حاليا لأن الظروف تغيرت لذلك يجب أن يتغير وفق مستجدات الفترة الحالية و المستقلة.[4]

---

[1] عصمت محمد حسين: **دراسات في العلاقات الدولية الحديثة**، ط1، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2003، ص ص 185-186 .

[2] علي يوسف الشكري: **المنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصة**، ط2، إتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2004، ص ص 180-181.

[3] محمد فاضل الجمالي: **صفحات من الكفاح العربي في سبيل التحرير والتوحيد والتجديد**، [د.ط]، الدار التونسية للنشر، تونس، 1980، ص ص22-23.

[4] سليمان عبد العظيم: مرجع سابق، ص ص 88-89.

المبحث الثاني: اتحاد المغرب العربي 1947.

ترجع الجذور التاريخية لفكرة اتحاد المغرب العربي إلى فترة النضال المشترك ضد الاستعمار، فإذا كان استقلال دول المغرب العربي قد نتج عن نشاط الحركة الوطنية بالداخل فإن نشاطها الخارجي قد تعددت مشاربه بما فيه نشاط المغرب العربي بالقاهرة – مركز القومية العربية– قد قدم مساهمة كبيرة في مناهضة الاستعمار.

تأسس هذا المكتب في 22 فيفري 1947 بالقاهرة بقرار من مؤتمر المغرب العربي المنعقد من 15 إلى 22 فيفري ، و قد ضم كل من حزب الاستقلال والإصلاح المغربيين، وحزب الشعب الجزائري و الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد، وحددت مهامه الأساسية في توسيع نطاق الدعاية للقضية المغربية والتعبئة من أجل نيل استقلال أقطاره بكل الوسائل الممكنة، وفضح الممارسات الاستعمارية مستفيدة من دعم الجامعة العربية لها و تأييد أمينها "عبد الرحمان عزام" لتحرير المغرب العربي من نير الاستعمار.[1]

تحول هذا المكتب إلى لجنة تحرير المغرب العربي في 05 جانفي 1948 تحت رئاسة المجاهد "محمد بن عبد الكريم الخطابي"، وقد نشر ميثاقها في أغلب الصحف المصرية و من أهم مبادئه ما يلي:

– الاستقلال المأمول للمغرب العربي هو الاستقلال التام لكافة أقطاره الثلاث: تونس، الجزائر، مراكش.

– حصول قطر من الأقطار الثلاث على استقلاله لا يسقط اللجنة واجبها في مواصلة الكفاح لتحرير البقية. [2]

بعد استقلال كل من تونس والمغرب عام 1956 اتفق الأطراف الثلاثة على عقد لقاء قمة في تونس لكن الاجتماع لم يتم بسبب تحويل الطائرة التي كانت تقل أعضاء الوفد الجزائري من طرف المخابرات الفرنسية[3]، لكن المحاولات استمرت إلى غاية أفريل

[1] أمحمد مالكي: **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص ص450- 452.

[2] أمحمد بن عبود: **مكتب المغرب العربي في القاهرة دراسات ووثائق**، [د.ط]، مطابع منشورات عكاظ، الرباط، 1992، ص52 .

[3] حسين بوقارة: **إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي**، ط1، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 18 .

1958 بعقد مؤتمر طنجة الذي اعتبره بعض المفكرين القوميين في المغرب العربي شهادة ميلاد حقيقية للمسعى التكاملي بالمغرب العربي[1].

ومن أهم قرارات هذا المؤتمر ما يلي:

– اختيار الشكل الفيدرالي كإطار لوحدة المغرب العربي.

– إنشاء جمعية استشارية تأسيسية تختص بالنظر في مسائل المصلحة المشتركة وتقدم توصيات للأجهزة الأخرى لاتحاد المغرب العربي.

_ إنشاء أمانة عامة دائمة متكونة من ستة أعضاء عضوين لكل دولة تقوم بتنفيذ قرارات الأجهزة العليا .

_ عقد لقاءات دولية بين قادة البلدان الثلاثة في كل مرة تقتضي الضرورة ذلك من أجل التشاور و التأكد من تطبيق توصيات الجمعية الاستشارية و يعبر عن ذلك باصطلاح مؤتمر القمة .

– اعتبار الوحدة المغاربية مشروطة باستقلال الجزائر ومن ثم العمل على مساعدة هذه الأخيرة في كفاحها المسلح ضد الاستعمار الفرنسي.[2]

بالرغم من أهمية هذا المؤتمر إلا أنه لم يسفر عن نتائج عملية، فما إن استقلت الجزائر حتى تعددت الخلافات كان أولها موقف تونس من مسألة موريتانيا أدى إلى توتر علاقاتها مع المغرب، ثم بروز مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب التي بلغت ذروتها والتي لم تتوقف إلا بعد وساطات عربية وإفريقية مكثفة.

جرت عدة محاولات لتطوير اقتصاد المغرب العربي عام 1964 إلا أنه تعذر تحقيق ذلك[3]، وكذا سنة 1988 في قمة زرالدة بالجزائر التي ضمت قادة المغرب العربي، ثم في 17 فيفري 1989 بمراكش بهدف إقامة تكامل اقتصادي وتنسيق سياسي.[4]

بالرغم من النشاط المكثف الذي قام به أبناء المغرب العربي وسلسلة اللقاءات والمؤتمرات التي شاركوا فيها لم يحقق أقطار المغرب العربي الحد الأدنى من التضامن أو

[1] عبد العزيز الدوري وآخرون: **الوحدة العربية تجاربها و توقعاتها**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1989، ص 281.

[2] حسين بوقارة: مرجع سابق، ص ص 20 - 21 .

[3] عبد العزيز الدروي وآخرون: مصدر سابق، ص 281 .

[4] حسين بوقارة: مرجع سابق، ص 26 .

القرارات التي نادوا بها بالإضافة إلى تعرض الاتحاد لمشكلات أعاقت نجاح أهدافه و من أهمها :

1) مشكلة الصحراء الغربية بين الجزائر والمغرب التي لا تزال عائقا حتى الآن مشكلة تؤثر في مسيرة الاتحاد.
2) الخلافات بين المغرب و الجزائر لأسباب متعددة تمنع انطلاق الاتحاد التي لم تحل إلى الآن.[1]

[1] رأفت الشيخ: مرجع سابق، ص 541 .

المبحث الثالث: الاتحاد العربي 1958 .

أنشأ هذا الاتحاد بين النظامين الملكيين / الهاشميين في العراق والأردن في 14 فيفري 1958، كرد فعل على قيام الوحدة بين مصر وسوريا، وكذا تخوف الأردن والعراق من أن تؤدي هذه الوحدة إلى الإطاحة بالنظام الهاشمي في الأردن والتحكم في العراق عن طريق السيطرة على أنابيب البترول.

لذلك رحب العراق باقتراح عاهل الأردن الملك حسين بالاتحاد و ترك الباب مفتوحا للدول التي ترغب في الانضمام للاتحاد،[1] ويحفظ هذا الاتحاد لكلا الدولتين شخصيتها الدولية و التزام كل منها بالمعاهدات التي عقدتها قبل الاتحاد، و كذا بنظام الحكم القائم فيها.[2]

في 14 ماي 1958 نصب الدستور ملك العراق –الملك فيصل– رئيسا للاتحاد وجعل العاصمة مناوبة بين بغداد وعمان[3]، كما تضمن هذا الدستور اثنان و ثمانون مادة من بين ما ينص فيها:

– أن حكومة الاتحاد تتألف من رئيس الاتحاد و سلطة تشريعية وتنفيذية وقضائية و تتخلل هذه السلطات مواد تحدد صلاحية كل سلطة، أما فيما يتعلق بالأمور المالية للاتحاد فإن العراق يتعهد بتحمل 80% من ميزانية الدولة الاتحادية أما المملكة الأردنية الهاشمية فتتحمل 20% على أن يكون هذا التعهد بالتناوب بين الطرفين[4].

والجدير بالذكر أن ما ميز هذا الاتحاد أنه منذ البداية واجهته عقبات ولعلى أهمها ارتباط العراق في حلف بغداد، ولكن هذه العقبة ذللت على أساس عدم التزام الأردن بشيء من هذا الارتباط، ونتيجة لهذا تقرر إلغاء التمثيل السياسي بين البلدين[5]، غير أن هذا الاتحاد لم يدم سوى خمسة شهور حيث قامت ثورة 14 جويلية 1958(هي الثورة التي أطاحت بالنظام الملكي في العراق بعد نجاح العقيد عبد السلام عارف في قلب نظام الحكم) التي قوضت هذا الاتحاد.[6]

---

[1] محسن محمد: **أوراق سقطت من التاريخ**، [د.ط]، دار الشروق، القاهرة، 1992، ص209 .

[2] محسن شيشكلي: **دراسات في المجتمع العربي**،[د.ط]، ج2، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، [د.ت]، ص166.

[3] عبد الوهاب الكيالي: **موسوعة السياسة**، ط1، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979، ص52.

[4] محسن محمد: مرجع سابق، ص 116 .

[5] صابر فلحوط: **نحو الوحدة العربية**، [د.ط]، منشورات اتحاد الكتاب العربية، دمشق، 1979، ص 153.

[6] محسن شيشكلي: مرجع سابق، ص 116 .

المبحث الرابع: اتحاد الجمهوريات العربية (مصر، سوريا، العراق)1963.

كان الانفصال بين مصر وسوريا في 28 سبتمبر 1961 وانتكاس إحدى التجارب الوحدوية في الوطن العربي أمر مرير ومؤلم في نفوس المناضلين الوحدويين لاسيما لدى التنظيم القومي الأول في الوطن العربي وهو حزب البعث العربي الاشتراكي. وبعد قيام ثورتي حزب البعث في العراق في 08 فيفري 1963 و08 مارس 1963 في سوريا تهيأت الظروف ثانية للتقارب بين البعث و عبد الناصر[1] في إقامة وحدة [2]ثلاثية، وهنا يجدر الإشارة إلى رغبة حزب البعث العربي الاشتراكي في تجديد الوحدة وتفادي أخطاء التجربة السابقة وبالتالي بعد استلامه الحكم في العراق وسوريا و نزولا عند رغبة الجماهير جرت اتصالات مع عبد الناصر لإقامة وحدة ثلاثية.[3]

انتهت تلك المباحثات بميثاق 17 أفريل 1963 أو إعلان الوحدة الاتحادية بين مصر وسوريا و العراق والذي ورد في ديباجته أن الوحدة العربية هدف حتمي[4]، كما ورد كذلك أن الوحدة ثورة شعبية، أما من ناحية الصيغة الدستورية فهي وحدة اتحادية وليست اندماجية، بالإضافة إلى وجود مجلس أحدهما بنسبة عدد السكان في كل قطر والثاني يتكون من عدد متساوي من الأعضاء في كل من قطر، ينتخب رئيس الدولة من مجلس الأمة و كذلك يوجد مجالس تشريعية ووزراء.[5]

كما فتح الاتحاد العضوية لأي دولة ترغب في الانضمام واعتبر الاتحاد الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية والقاهرة عاصمة للاتحاد.[6]

لكن هذا الاتحاد لم يتحقق عمليا لأسباب عدة ولعل أهمها:

- الصراع على السلطة في سوريا و انشغال العراق بأمورها الداخلية.

- الخلاف المتفاقم بين الرئيس جمال عبد الناصر والمسؤولين في سوريا، هذا الخلاف أدى في النهاية بجمال عبد الناصر إلى إلغاء الاتفاقية من طرف واحد مستغلا قضية تسريح عدد من الضباط الناصريين في الجيش السوري الذي تم دون علم الحزب، دفع

---

[1] ينظر إلى الملحق رقم(03) .

[2] صابر فلحوط: مصدر سابق، ص 153 .

[3] جاسم محمد حسين العدول وآخرون: **تاريخ الوطن العربي المعاصر**، [د.ط]، مديرية الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1986، ص 633.

[4] عبد العزيز الدوري و آخرون: مصدر سابق، ص 889 .

[5] جاسم محمد حسن العدول و آخرون: مصدر سابق، ص 634 .

[6] صابر فلحوط: مصدر سابق، ص 168 .

بالناصريين في سوريا إلى القيام بحركة انقلابية ضد سلطة حزب البعث هناك وبالتالي بقي هذا الاتحاد مقتصرا على سوريا و العراق إلى أن جاءت أحداث 18 نوفمبر 1963 في العراق لتنتهي هذه المحاولة الوحدوية دون أن ترى النور و لتصيب جماهير الشعب العربي بخيبة أمل جديدة.[1]

[1] جاسم محمد حسن العدول و آخرون: مصدر سابق، ص 634 .

المبحث الخامس: اتحاد الجمهوريات العربية (مصر، سوريا، ليبيا)1971 .

بالرغم من تعدد التجارب الوحدوية، وتعدد الانتكاسات القومية، إلا أن شعلة العمل القومي بقيت مستمرة متحدية بذلك كل الصعوبات، لذا كان قيام اتحاد الجمهوريات العربية 17 أفريل 1971 تحديا فعليا لها.

وقد جمع هذا الاتحاد بين مصر و سوريا و ليبيا، وطرح هذا الاتحاد للاستفتاء العام في البلاد الثلاث فوافقت عليه شعوبها بما يشبه الإجماع، كما أخذ هذا الاتحاد صورة الاتحاد الكونفدرالي فاحتفظت فيه كل دولة بشخصيتها وسيادتها.[1]

ومن أهم المنطلقات الأساسية التي اتفق عليها الرؤساء كحجر أساسي في بناء الاتحاد هي:

- أن يكون الاتحاد نواة لوحدة عربية شاملة.
- إقامة المجتمع العربي الاشتراكي الموحد. [2]

وبناءا على المنطلقات قرر الرؤساء الثلاث بالإجماع على ما يلي:

- أن تحرير الأرض العربية هي الهدف الأسمى للاتحاد تسخر في سبيله كل الإمكانيات والطاقات.
- أنه لا تفريط في القضية الفلسطينية و لا مساومة عليها.[3]

نظام الحكم في الاتحاد ديمقراطي اشتراكي يتكون من المؤسسات التالية:

مجلس رئاسة الاتحاد وعدد من الوزراء ومجلس الأمة ومحكمة دستورية اتحادية.[4]

ويختص اتحاد الجمهوريات العربية بالأمور التالية:

- وضع أسس السياسة الخارجية، مسائل السلم والحرب، تخطيط الاقتصاد القومي، وضع سياسة تعليمية وتربوية وإعلامية موحدة.[5]

[1] محمد محمود الصياد وآخرون: **المجتمع العربي والقضية الفلسطينية**، ط1، تقديم: حسن الساعاتي، دار النهضة العربية، بيروت، 1977، ص324.
[2] صابر فلحوط: مصدر سابق، ص ص 177-178.
[3] عبد الوهاب الكيالي: مرجع سابق، ص ص 44-45.
[4] صابر فلحوط: مصدر سابق، ص ص 182- 183 .
[5] عبد الوهاب الكيالي: مرجع سابق، ص 45 .

ومما هو جدير بالذكر أن الهدف من الاتحاد هو العمل على تحقيق الوحدة العربية وبناء المجتمع الاشتراكي والعمل على تحرير الأراضي العربية المحتلة ودعم حركة التحرر الوطني العربية والعالمية.[1]

[1] صابر فلحوط: مصدر سابق، ص 180 .

المبحث السادس: الوحدة السورية العراقية 1978.

ميثاق وحدوي أعلن بتاريخ 26 نوفمبر 1978 إثر سلسلة اللقاءات بين القيادات السياسية و الحزبية في كل من العراق و سوريا، والتي نشطت أكثر إثر التطورات الخطيرة في الوضع العربي بعد إقدام الرئيس المصري محمد أنور السادات على توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد للصلح مع الكيان الصهيوني في 17 سبتمبر 1978، والتي مثلت دافعا قويا للتقارب بين القطرين والتي تمت من خلال العمل الوحدوي اللاحق للقاء بغداد.[1]

بعد دعوة أحمد حسن البكر رئيس مجلس قيادة الثورة رئيس الجمهورية العراقية، قام حافظ الأسد رئيس الجمهورية السورية بزيارة رسمية إلى بغداد في الفترة من 24-26 نوفمبر 1978، توصل من خلالها الطرفين إلى عقد ميثاق للعمل القومي المشترك بين الجمهوريتين، والذي أكدوا في مقدمته أنه جاء استجابة للمسؤولية القومية التي تقع على عاتق القياديتين وكذا إيمانهما بمبادئ القومية و الوحدة العربية، كما اعتبر الميثاق أن هدفه الأسمى هو مواجهة العدو الصهيوني و الأخطار التي تحدق بالأمة العربية.

وقد نص الميثاق على إنشاء هيئة سياسية عليا مشتركة بين قيادتي القطرين من أجل الإشراف على كافة شؤون العلاقات الثنائية بين القطرين وفي جميع الميادين.[2]

وأهمية هذا الميثاق متأتية من أنه كان الرد العربي الأول و الوحيد على توقيع الصلح بين مصر والكيان الصهيوني، وقد كان بإمكان هذا الميثاق أن يخلق ظروفا جديدة داخل الوضع العربي لو سمحت الظروف بذلك، إلا أن ظروفا طارئة حدثت في نهاية عام 1979(الثورة الإيرانية) أدت إلى بروز خلاف بين القيادتين في العراق و سوريا، وبالتالي تجمدت عمليات تنفيذ مشروع الوحدة بينهما كما أقره الميثاق.[3]

[1] عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، [د.ط]، ج4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، [د.ت]، ص230.
[2] صابر فلحوط: مصدر سابق، ص ص 242 - 245 .
[3] عبد الوهاب الكيالي: مرجع سابق، ص 231 .

الفصل الثاني

الوحدة المصرية السورية

تمهيد.

المبحث الأول: ظروف مصر وسوريا قبيل الوحدة.

المبحث الثاني: عوامل التقارب المصري السوري.

المبحث الثالث: خطوات في طريق الوحدة.

المبحث الرابع: المباحثات السورية المصرية حول الوحدة.

تمهيد:

بعد حرب السويس عام 1956 بدأت الأنظار تتجه إلى سوريا لعلها تخضع للغرب، بعد أن صمدت مصر سياسيا وعسكريا واقتصاديا وتركزت منذ ذلك التاريخ عوامل عدة في واقع الحياة الداخلية لسوريا متفاعلة و منفعلة مع وضع الأحداث الخارجية، سواءً من المنطقة العربية أو من تفاعلات السياسة الدولية خلال الحرب الباردة التي كانت على أشدها ما بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي.

وما يهمنا دراسته هنا هي تلك العوامل أو الأسباب التي دخلت بشكل مباشر وعلني لتجعل سوريا تطلب الوحدة مع مصر كمخرج لا بديل عنه، وقبل التطرق إلى تلك العوامل لابد لنا من معرفة أوضاع كل من مصر وسوريا قبيل الوحدة.

المبحث الأول: ظروف مصر وسوريا قبيل الوحدة.

أولا: مصر.

منذ القديم ومصر هي قلب العروبة النابض والمعنية بأحوال الأمة العربية، خاصة بعد نجاح الثورة المصرية 1952 ووصول جمال عبد الناصر إلى الحكم، بعد انتخابه سنة 1956 رئيسا للجمهورية على أساس دستور جديد منحه سلطات واسعة.[1]

وبوصوله إلى الحكم، عمل عبد الناصر على تسوية الخلاف القديم مع بريطانيا بحيث وقع سنة 1954 على معاهدة مع هذه الأخيرة، نصت على تسليم بريطانيا نقط دفاعها على قناة السويس إلى المصريين، ويسمح هؤلاء لبريطانيا بالعودة إلى القواعد في حالة وقوع اعتداء على أي قطر عربي أو على تركيا، إلا أن هذه العلاقات الودية نحو الغرب لم تلبث أن تعكرت بسبب تطورات مختلفة. [2]

وذلك عندما أرادت بريطانيا استقطاب مصر تجاه سياسة الأحلاف تلك السياسة التي نشأت نتيجة الحرب الباردة، وأصبحت تشكل منهاجا رئيسيا في تخطيط الغرب وبناءا عليها قام حلف شمال الأطلسي (الناتو) وحلف جنوب شرق آسيا (الساتو)، وأصبح لزاما أن يكون هناك حلف يختص بالشرق الأوسط لأهميته الجغرافية والإستراتيجية والاقتصادية. [3]

وعن طريق هذا الحلف يضرب الحصار على الاتحاد السوفياتي وكتلته الشيوعية، ولم تغب مصر عن عيون بريطانيا، بحيث راحت تسعى لاستمالتها للحلف، وكان المسؤولون البريطانيون يرون في الحلف تعويضا عن فقدانهم لقاعدة قناة السويس.

ولكن مصر –وقبل أن ينضم العراق رسميا للحلف– بذلت مجهودات للعمل على إخفاق مثل هذه الخطوة، بحيث دعت لمؤتمر القاهرة لوزراء خارجية الدول العربية في 22 جانفي 1955 لبحث الأمر مع رئيس وزراء العراق، لكنه عن طريق وزير خارجيته أوضح إيجابيات التعاون مع الغرب. وقد اتخذ المؤتمر قرار ينص على أن الأحلاف

[1] صالح العقاد: **المشرق العربي المعاصر**، [د.ط]، مكتبة الأنجلو المصرية"، مصر، 1992 - 1993، ص 101 .
[2] فرانتس تشنر وآخرون: **تاريخ العالم العربي**، [د.ط]، دار صادر، بيروت، 1975، ص 204 .
[3] لطيفة محمد سالم: **أزمة السويس 1954 - 1957**، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، [د . ت]، ص 19 .

العسكرية التي يعقدها أعضاء الجامعة العربية خارجة عنها منافية لميثاقها[1]، و كان رد عبد الناصر "إننا نعارض الاشتراك في أية أحلاف مع أية دولة أجنبية".[2]

كما هاجم الحلف والقائمين عليه، معلنا أن الهدف الأنجلو أمريكي هو تمزيق العالم العربي و إخضاعه لإدارة الغرب و دفعه للتحالف مع إسرائيل صنيعة السياسة الغربية.[3]

ولما أقدمت بريطانيا على إنشاء حلف بغداد عام 1955 مع تركيا والعراق وإيران والباكستان، شعر عبد الناصر أن الأمر كان فيه تحد لسياسته و من ذلك اختط لنفسه سياسة الحياد، ولأن التوتر المصري الإسرائيلي نشط من جديد حاول عبد الناصر الحصول على كمية كبيرة من الأسلحة الحديثة، ولما رفضت الدول الغربية تلبية طلبه، قَبِلَ في خريف 1955 عرضا مماثلا من الكتلة الشرقية[4] من خلال اتفاقية السلاح مع تشيكوسلوفاكيا، والتي غيرت الخريطة الإستراتيجية للمنطقة فقد قفز السوفيات فوق حلف بغداد ليصبح لهم وجود سياسي في قلب المنطقة.[5]

وإزاء ذلك الموقف الجديد تراءى للغرب ضرورة العمل على وقف النفوذ الشيوعي في شرق البحر المتوسط، ووعد مصر بإعانتها في بناء السد العالي لإعادة بناء اقتصادها القومي والمحافظة على استقرارها الاجتماعي، غير أن الغرب لم يرقه الدور الذي أخذت مصر تلعبه في السياسة الدولية، فمصر أخذت تتحوا نحوا مستقلا في سياستها لا تتعلق بأذيال الغرب، بل في الواقع تقاوم سياسة الغرب الاستعمارية وتنتقد بل وتعارض فكرة التكتلات الدولية.

وقد رأت الدوائر السياسية في الولايات المتحدة و انجلترا و فرنسا في سياسة مصر الجديدة خطرا على مصالحها، لذلك سحبت عونها لمصر، وقررت الولايات المتحدة وتبعتها انجلترا سحب العروض لتمويل السد العالي.[6] فكان رد عبد الناصر هو الإعلان

---

[1] لطيفة محمد سالم : مصدر سابق، ص ص 19 - 20 .
[2] أرسكين تشايلدرز: **الطريق إلى السويس**، [د.ط]، تعريب: خيري حماد، دار القومية، القاهرة، 1962، ص 132 .
[3] لطيفة محمد سالم : مصدر سابق، ص21 .
[4] فرانتس تشنر و آخرون : مرجع سابق، ص ص 204 - 205 .
[5] أمين هويدي: **البيروسترويكا و حرب الخليج الأولى**، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1968، ص 138.
[6] محمد مصطفى صفوت: **انجلترا و قناة السويس**،[د.ط]، المكتبة التجارية الكبرى، الإسكندرية، 1956، ص 224 .

عن تأميم قناة السويس في 26 جويلية 1956 وكان هذا الإعلان زلزالا حقيقيا في عالم السياسة الكبرى[1].

فقد اعتبر الغرب هذا القرار لطمة موجهة إليه، ومنذ اللحظة الأولى احتجت كل من فرنسا و بريطانيا على قرار التأميم وقررتا توجيه ضربة قوية لمصر يكون صداها في العالم العربي.

إلا أن الولايات المتحدة لم تشاطر بريطانيا و فرنسا اتجاهاتهما خوفا على مصالحها في المنطقة، لذلك دعت إلى عدم اتخاذ أي إجراء عسكري ضد مصر في الوقت الذي وعدتهما باسترجاع حقوقهما بأساليب لا تتميز بالعنف.

أما الاتحاد السوفياتي فقد ساند مصر في موقفها الذي كان يستند أن حق الحكومة المصرية الشرعي في ممارسة سيادتها على أراضيها، وصرح خروتشوف بأن مصر قد تصرفت تماما في نطاق حقوقها وأنها لم تخرق القانون الدولي وأن التأميم على أي حال لم يمس مصالح الغرب فيما يتعلق بحرية المرور في القناة[2].

وقد أدى تطور الموقف إلى تهيئة الجو للاتفاق الثلاثي البريطاني الفرنسي الإسرائيلي على مهاجمة مصر، وهو ما بدأ تنفيذه في 29 أكتوبر 1956 بعدما هاجمت إسرائيل المواقع المصرية في جزيرة سيناء، وفي 31 من الشهر نفسه بدأت بريطانيا و فرنسا غاراتها الجوية على مصر[3] وفي 07 نوفمبر توقف العدوان استجابة لقرار الأمم المتحدة بفعل تأثير الإنذار الروسي[4] في 06 نوفمبر الذي وجه إلى بريطانيا و فرنسا وإسرائيل بتصميم الحكومة الروسية على استخدام القوة للقضاء على العدوان[5].

---

[1] فتحي رضوان: **72 شهرا مع عبد الناصر**، ط2، دار الحرية، القاهرة، 1976، ص52 .

[2] أحمد عبد الرحيم مصطفى: **الولايات المتحدة والمشرق العربي**، [د.ط]، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1978، ص117 .

[3] فرانتس تشنر و آخرون : مرجع سابق، ص 205 .

[4] نبيل عبد الحميد سيد أحمد: **اليهود في مصر بين قيام إسرائيل و العدوان الثلاثي 1948-1956**، [د.ط]، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، مصر، 1991، ص 152.

[5] أمين هويدي: **حروب عبد الناصر**، ط2، دار الطليعة، بيروت، 1979، ص ص 98-99 .

ثانيا: سوريا.

عاشت سوريا قبيل الوحدة واقعا مؤلما و محزنا، بحيث شهدت في بداية الخمسينات مؤامرات استعمارية ركزت في عدائها عليها بالأخص، نظرا لموقفها من التيارات المتصارعة في المنطقة و لأنها البلد العربي الذي حمل لواء فكرة الوحدة العربية –إلى جانب مصر– في الوقت الذي كانت بقية الدول العربية في المنطقة لا ترى في الوحدة سوى التسلط.[1]

كانت سوريا تحت حكم الجيش، بوصفه جيشا منذ اليوم الذي وقع فيه انقلاب "حسني الزعيم" في فيفري 1949[2] ولم تكد تمضي أربعة شهور حتى حدث إنقلاب جديد بقيادة "سامي الحناوي"، ثم تم انقلاب ثالث يقوده هذه المرة "أديب الشيشكلي".[3]

ثم تعددت الانقلابات في سوريا إلى غاية سقوط ديكتاتورية الشيشكلي عام 1954.[4]

استأنفت الحياة الدستورية لفترات متقاربة في هذه الفترة، وانتهى الأمر إلى انتخابات نيابية أتت بشكري القوتلي[5] من جديد رئيسا للجمهورية في 16 سبتمبر 1955، 1955، وفي ذلك كله كان الجيش هو الذي يحكم.[6]

وكان في سوريا مجموعة من الأحزاب:

1. حزب البعث العربي الاشتراكي: وظهر هذا الحزب سنة 1956، بعد اندماج الحزب العربي الاشتراكي في حزب البعث، وهو حلقة فكرية ملتفة حول ميشيل عفلق، أكرم الحوراني وصالح البيطار،وقد عانى الحزب بين شخصية وثقافة و أسلوب كل من قائديه عفلق و الحوراني ، حل الحزب نفسه عام 1958 .[7]

---

[1] صفية طيباوي الربح: **الوحدة بين مصر وسوريا 1958-1961 وأسباب انتكاستها**، مذكرة السنة أولى ماجستير، إشراف: جمال قنان، جامعة الجزائر، 1990، ص 17 .

[2] محمد حسنين هيكل: **ما الذي جرى في سوريا**، ط1، دار القومية، القاهرة، 1962، ص 19 .

[3] محمود رياض: **مذكراته**، ط1، ج2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1986، ص ص 90-91 .

[4] سمير أمين: **الأمة العربية**، [د.ط]، موفم للنشر، الجزائر، 1990، ص ص 84-85 .

[5] ينظر إلى الملحق رقم (04) .

[6] زاهية قدورة: **تاريخ العرب الحديث**، [د.ط]، دار النهضة العربية، بيروت، 1967، ص 268 .

[7] محمود صالح منسي: **تاريخ الشرق العربي المعاصر**، [د.ط]، مكتبات خوارزم العلمية، [د.ب]، 1990، ص 201 .

2. حزب الشعب: الذي يرأسه رشدي الكيخيا، وكان هذا الحزب يضم معظم أسر سوريا الكبيرة من ملاك الأرض. وكان يعتمد على الولاء لشخصيات معينة و لا يؤمن بالجماهير.[1]

3. الحزب الشيوعي: وكان هذا الحزب تحت رئاسة خالد بكداش، أقوى المنظمات الشيوعية في الشرق العربي، وهناك أحزاب أخرى مثل الحزب الوطني، القومين السوريين و الاشتراكيين العرب.[2]

وكان هناك قوى من خارج سوريا، تلعب وفق هواها أو وفق مصالحها في سوريا.

. بغداد، التي كانت لها مصالح و أحلام في دمشق، حيث كانت تريدها داخل حلف بغداد تأمينا لجناحها الغربي، وفتحا للطريق أمام هذا الحلف الاستعماري أن يبسط نفوذه على الأردن ولبنان بعد سوريا، ثم كان لبغداد في دمشق حلم قديم هو أن يعود عرشها إلى الأسرة الهاشمية الحاكمة في بغداد، وفي وجه مصالح و أحلام بغداد كانت الرياض تقف ضدها.[3]

. و لم تكن الدول الكبرى كلها بمعزل عن هذا الصراع الذي يشمل الشرق الأوسط كله، و الذي كانت سوريا قد تحولت إلى مركز له وميدان، فسوريا كانت معرضة لضغوط خارجية متزايدة بدءا من أزمة حلف بغداد الذي كانت بريطانيا وراءه إلى حرب السويس والمؤامرة العراقية عام 1956 التي تزعمها عدنان الأتاسي[4]، لإقامة حكومة موالية للغرب*، وفي نفس العام وقعت محاولة أخرى لأديب الشيشكلي بمساعدة الولايات المتحدة.[5] و في سنة 1957، نشبت الأزمة السورية بعد تدهور العلاقات السورية الأمريكية، نتيجة للضغوط التي تعرضت لها سوريا آنذاك من جانب العراق –الذي كان لا يزال يتطلع لضم سوريا لحلف بغداد– تدهورت علاقات سوريا بالمعسكر الغربي[6] وقد أدى ذلك إلى تحسين

[1] محمد حسنين هيكل: مصدر سابق، ص 22 .
[2] محمود صالح منسي : مرجع سابق، ص ص 192 - 202 .
[3] محمد حسنين هيكل : مصدر سابق، ص 22.
[4] سمير عبده: **حدث ذات مرة في سورية**، ط1، دار علاء الدين، دمشق، 1998، ص 18 .
* كانت سوريا تتعرض للضغوط من جانب فرع الهاشميين بالعراق لتكوين دولة الهلال الخصيب(سوريا ،لبنان ، الأردن ،فلسطين والعراق) التي كان يحلم بها، وقد حاولت حكومة العراق جذب بعض الأحزاب السورية إليها وتشجيع قيام الانقلابات في سوريا لتنفيذ الوحدة معها. ينظر: نبيه بيومي عبد الله: **تطور فكرة القومية العربية في مصر**، [د.ط] الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1970، ص ص 233-234.
[5] سمير عبده : مرجع سابق، ص 18 .
[6] ممدوح محمود منصور: **الصراع الأمريكي- السوفيتي في الشرق الأوسط**، [د.ط]، مكتبة مدبولي، القاهرة، [د.ت]، ص233.

العلاقات السورية السوفياتية، وكان الاتحاد السوفياتي يساند الحزب الشيوعي السوري باعتباره نواة لتقدم الشيوعية في الشرق العربي[1].

وتم التوقيع في أوت 1957 على اتفاقية التعاون العسكري الاقتصادي مع الاتحاد السوفياتي، وفي أعقاب هذه الظروف تم الإعلان في دمشق عن كشف مؤامرة لقلب نظام الحكم، لعبت السفارة الأمريكية دورا في التمهيد لها.[2]

فقد أتهم ثلاثة من الدبلوماسين الأمريكيين بالإعداد لذلك، فتم إبعادهم عن سوريا[3]، الأمر الذي جعل خالد العظيم* إلى القيام بزيادة سرية للاتحاد السوفياتي، وكان من نتائجها صفقة الأسلحة، ولم يكن باستطاعة الولايات المتحدة أن تقف موقف المتفرج مع تزايد النفوذ الشيوعي في سوريا إلا أنها مع ذلك لا تستطيع الاستناد إلى مبدأ إيزنهاور باعتبار أن ما يحدث في سوريا مسألة داخلية لا يوجد مبررا لتدخل أمريكا في سوريا، لذا آثرت الولايات المتحدة أن تعتمد على حلفائها في التصدي لذلك التهديد[4] وبالتحديد جيران جيران سوريا خاصة لبنان وتركيا، و اتضح أنها تريد إعادة نفس السيناريو للعدوان الثلاثي على مصر عام 1956، وتكون خطواته بالشكل الذي نشرته جريدة نجم يوم 9 أكتوبر 1957 تحت عنوان "الخطة الشيطانية" والخطوات هي كالتالي:

-تستفز في البداية إسرائيل سوريا على طول حدودها.

-تدخل القوات المسلحة التركية بعد تهيئتها على الحدود الشمالية السورية لرد فعل أي صدام سوري- إسرائيلي.

-يركز العراق -نوري السعيد- قواته المسلحة على حدود سوريا الشرقية والشمالية الشرقية، بحجة القيام بنجدة سوريا.

[1] محمد حسنين هيكل: مصدر سابق، ص 22 .
[2] ممدوح محمود منصور : مرجع سابق، ص 233 .
[3] سمير عبده : مرجع سابق، ص 18 .
* وزير الدفاع السوري آنذاك.
[4] ممدوح محمود منصور: مرجع سابق، ص 234 .

–تقوم الطائرات العراقية والتركية بخرق الحدود بعد أن تدعي كل منهما بأن سوريا قد اخترقت حدودها، وبعد ذلك تتقدم الدولتان داخل سوريا للاستغاثة وطلب المساعدة الأمريكية للرد على الهجوم السوري[1].

وقد انتهز السوفيات الفرصة للتأكيد على دورهم كدولة عظمى لها مصالح في الشرق الأوسط فقاموا بحملة دعائية للتنديد بالتحركات التي تقوم بها الدول الموالية للغرب ضد سوريا، و هددوا بتصعيد حدة المواجهة، إلا أنه بحلول سبتمبر 1957 تراجعت الدول العربية على مهاجمة سوريا، فقد خشي العراق أن يؤدي إشراكه في مهاجمة سوريا إلى تفجير خطوط أنابيب بتروله التي تمر عبر سوريا، كذلك خشيا كل من الأردن ولبنان أن يؤدي إشراكهما إلى إثارة القلاقل والاضطرابات الداخلية من جانب أنصار التيار القومي الناصري.

وهكذا لم يبق من بين الدول التي كانت قد تم الاتفاق معها على مهاجمة سوريا سوى تركيا التي حشدت خمسين ألفا من جنودها على الحدود مع سوريا.[2]

وإزاء استمرار تجاهل الولايات المتحدة للمصالح السوفياتية في المنطقة، هدد الاتحاد السوفياتي باستخدام القوة النووية إذا ما تعرضت سوريا لهجوم من جانب تركيا، و على الرغم من ذلك فقد صعدت الولايات المتحدة من حدة الأزمة فأعلنت أن تركيا هي دولة عضو في الحلف الأطلسي، وحذرت السوفيات من الهجوم عليها. و أمام تصاعد الأزمة استطاعت سوريا بمساندة الاتحاد السوفيتي أن تتقدم بشكواها ضد تركيا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وإزاء المناخ العام المساند لسوريا تراجعت الولايات المتحدة من حث تركيا على مهاجمة الأراضي السورية وأعلنت بأنها لا ترى ضرورة لتطبيق "مبدأ إيزنهاور" فيما يتعلق بتطورات الأوضاع في سوريا وأنها ستلجأ إلى الوسائل التفاوضية.[3]

[1] صفية طيباوي الربح: مرجع سابق، ص 16.
[2] ممدوح محمود منصور : مرجع سابق، ص 235 .
[3] نفسه.

ومن ناحية أخرى كان الصراع بين القوى السياسية داخل سوريا في تزايد مستمر فكان هناك صراع بين القوى اليمينية والقوى القومية التحررية، وصراع أخر بين حزب البعث والشيوعيين.[1]

[1] سمير عبده : مرجع سابق، ص 18 .

المبحث الثاني: عوامل التقارب المصري السوري.

منذ فيفري 1954 بدأت العلاقات تتضح ويشتد ساعدها بين مصر وسوريا، مصر التي استلم فيها القيادة جمال عبد الناصر، وسوريا التي عادت إليها الحياة الديمقراطية بعد خلاصها من حكم العقيد أديب الشيشكلي.[1]

وقبل أن تخطو مصر و سوريا على طريق الوحدة، ظهرت مؤشرات عديدة تدل على تقارب توجهاتهما القومية وتماثل نظرتهما إلى السياسة الخارجية أثناء أشد مراحل الحرب الباردة، وعلى تشابه الضغوط التي تتعرضان إليها نتيجة رفضهما الدخول في سياسة الأحلاف.

وقد أدى تولي مصر دورا قياديا في إنشاء الجامعة العربية، ومشاركتها في حرب فلسطين إلى بروز شخصيتها العربية التي تفعلت بثورتها عام 1952، و بالتطورات التي واجهتها البلاد. من هنا أدرك عبد الناصر أن القومية العربية هي أمضى سلاح للعرب للدفاع عن أنفسهم. ومن ناحيتها، اعتبرت سوريا عرين القومية العربية، وكانت نقطة ارتكاز وذات موقع جغرافي استراتيجي –لما سمي تاريخيا ببلاد الشام– وعبر هذه البلاد تقاطعت كل السياسات والمشاريع التي كانت تعد لمنطقة الشرق الأوسط، كل هذا جعلها محط اهتمام مصر أثناء مرحلة تبلور فكرها القومي، فكان شعار حزب البعث الثلاثي" الوحدة و الحرية والاشتراكية" يلقى استجابة قوية في الخطاب القومي الناصري حيث كانت أفكاره ومواقفه واضحة في تأييد الثورة المصرية[2].

فثورة جويلية 1952، تعتبر فاتحة لعهد جديد في اللقاء بين القطرين المصري والسوري، سواء على مستوى الجماهير أو على مستوى النخبة، خصوصا بعد بروز الوجه العربي للثورة فكرا وسلوكا على النحو الذي تجاوز الشكوك السورية الأولى في الثورة المصرية و طبيعتها*.

---

[1] عبد الله عبد الدائم: **"تجربة الوحدة المصرية السورية 1958 -1961 "**، شؤون عربية، ع 43، سبتمبر 1980، ص1.

[2] عبد الرؤوف سنو، **"الوحدة المصرية السورية 1958 -1961": لماذا لم تصحح تلك المحاولة الواحدة؟**، نوافذ المستقبل، بيروت، 2004/9/25، ص 1.

* كالشك في أنها جاءت إلى السلطة بمساندة أمريكية، وأنها سوف تعمل لتنفيذ أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة، وأنها ذات طبيعة متشابهة لنظام الشيشكلي. ينظر: مذكرات محمود رياض: مصدر سابق، ص 93.

ومنذ ذلك الوقت أصبح التفاعل القومي بين القطرين عنصرا فاعلا في الساحة السياسية فيهما، و تعتبر معركة حلف بغداد في أوائل 1955 خير شاهد بهذا الصدد[1]، فقد تعرضت سوريا لنفس الضغوط السياسية الاقتصادية والحربية التي تعرضت لها مصر، وهنا شعرت الدولتان أكثر من أي وقت مضى بحاجتهما إلى الترابط و التساند ضد العدو المشترك[2].

فتم التوقيع من قبل الحكومتين المصرية و السورية في دمشق في 2 مارس 1955 على بيان مشترك حدد أسس التعاون بين القطرين في مجال السياسة الخارجية و على رأس هذه الأسس معارضة الأحلاف الغربية [3]، كما أجرت الحكومة المصرية اتصالات مع الحكومة السورية قبل انعقاد مؤتمر باندونغ و ذلك لانتهاج سياسة عربية موحدة، و قد لاقت هذه الدعوة قبولا من الحكومة السورية[4].

وهنا يمكن القول أن بداية تنسيق السياستين الخارجيتين لمصر وسوريا من الناحية العملية قد بدأت مع الدعوة لمؤتمر باندونغ.

وكان توقيع الاتفاق العسكري بين الدولتين في 21 أكتوبر1955 أبلغ رد على حلف بغداد وصفعة قوية للدول الداعية إليه وقد نص هذا الاتفاق على أن أي اعتداء على إحداهما اعتداء على الطرف الأخر يجب دفعه والقضاء عليه[5].

وتلا هذه الاتفاقية، التوقيع على اتفاقية لتوحيد قيادة الجيشين في البلدين و أهم ما جاء فيها البنود التالية:

1. توحيد الجيش في التسليح و التدريب.
2. إرسال الضباط والخبراء المصريين إلى سوريا، للإسراع في تدريب القوات السورية على الأسلحة المصرية.

[1] عبد العزيز الدوري و آخرون : مصدر سابق، ص 206 .
[2] محمد محمود السروجي: **دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر**، [د.ط]، كلية الأدب جامعة الإسكندرية، مصر، 1979، ص247.
[3] عبد العزيز الدوري و آخرون : مصدر سابق، ص 207 .
[4] محمد عبد المولى الزعبي: **أسباب قيام و سقوط وحدة مصر وسورية**، [د.ط]، دار المسيرة، بيروت، 1979، ص6.
[5] محمد محمود السروجي :مرجع سابق، ص217 .

3. إنفاذ الإمدادات العسكرية من القوات المصرية الضاربة لتعزيز المقدرة الدفاعية للجيش السوري في معركة التهديدات الموجهة إلى سوريا والممثلة في الحشود التركية و الصهيونية [1].

وتنفيذ لهذا الاتفاق كانت القوات المصرية في 13 نوفمبر قد رابطت في شمال سوريا على الحدود التركية و في الجنوب على الحدود الإسرائيلية.

وكان حزب البعث الاشتراكي يتابع عن كثب مسيرة الثورة في مصر، وجعل العمل للوحدة مع مصر هدفا أساسيا و عاجلا من أهداف مشاركته في الحكم [2]، وقد كلف صلاح الدين البيطار –وزير الخارجية في الحكومة السورية– من الحزب بوضع مشروع للوحدة الاتحادية مع مصر، و السفر إلى القاهرة لعرضه على عبد الناصر.[3]

وفي خطابه التاريخي الذي تضمن قرار تأميم قناة السويس في 26 جويلية 1956، أعلن عبد الناصر موقفه من هذه التطورات بقوله: "... وأنا اليوم أتجه إلى إخوان لنا في سوريا، سوريا العزيزة سوريا الشقيقة، لقد قرروا أن يتحدوا معكم اتحاد سليما... لندعم سويا مبادئ الكرامة، و لنرسى سويا القومية العربية والوحدة العربية، نرحب بكم أيها الإخوة متحدين بلدا واحدا و قلبا واحدا و رجلا واحدا، وسنسير متحدين لنرسي مبادئ الكرامة الحقيقية ونقيم في ربوع الوطن العربي استقلالا سياسيا حقيقيا واستقلالا اقتصاديا حقيقيا."[4]

سارت إجراءات الوحدة بين البلدين سيرها الطبيعي، وكان من الممكن أن تتم قبل إعلانها في أول نوفمبر 1958 لولا العدوان على مصر.[5]

و خلال العدوان الثلاثي على مصر، أصر ضباط الجيش السوري على خوض المعركة إلى جانب مصر، غير أن هذه الأخيرة رفضت، بحيث أوضح سفيرها في سوريا محمود رياض أن المعركة سوف تطول وأن مصر ستواصل المقاومة و لن تستسلم، وأن احتفاظ سوريا على استقلالها وحرية الحركة سوف يمكنها من تقديم العون لمصر، وفي هذه الظروف سافر الرئيس السوري شكري القوتلي إلى موسكو لطلب تقديم العون المادي

[1] محمد عبد المولى الزعبي: مصدر سابق، ص 8 .
[2] عبد الله عبد الدائم : مرجع سابق، ص ص 1 -2 .
[3] صلاح نصر: **عبد الناصر وتجربة الوحدة**، [د.ط]، دار الوطن العربي، بيروت، 1976، ص 69.
[4] عبد الله إمام: **الناصرية**، [د.ط]، الوطن العربي، مصر، [د.ت]، ص 406 .
[5] محمد محمود السروجي: مرجع سابق، ص 217 - 218 .

لمصر، و التدخل إذا استدعى الأمر لوقف العدوان[1]، كما استخدم الضباط السوريين النفط ضد هذا العدوان من خلال نسف خطوط أنابيب البترول التي تحمل نفط الموصل إلى البحر المتوسط [2].

وفي 29 جانفي 1956 وقع اتفاق اقتصادي بين البلدين، وجاء بعد هذا الاتفاق، اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين الجمهورية المصرية والجمهورية السورية جاء في مادتها الأولى: "تقوم بين مصر وسوريا وحدة اقتصادية كاملة..."، وهذه الوحدة الاقتصادية تضمن للدولتين ولرعاياها المساواة الكاملة فيما بينهما كذلك نصت على حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وحرية تبادل المنتجات الوطنية والأجنبية وحرية العمل والإقامة... الخ[3].

بناء عليه، يحسن القول أن التقارب بين مصر وسوريا جاء نتيجة اعتبارات إستراتيجية و لعدد من التطورات السياسية في الشرق الأوسط إبان الحرب الباردة، أبرزها معركة حلف بغداد وحرب السويس مبدأ إيزنهاور وفي غضون ذلك وقفت الدولتان في مواجهة المخططات الأجنبية والصهيونية في المنطقة، فانفتحتا على الكتلة الشرقية وانتهجتا سياسة عدم الانحياز والجدير بالذكر أن هذه الضغوطات جعلت سوريا تتطلع إلى مصر لمواجهة العدو المشترك الغربي.

[1] محمود رياض : مصدر سابق، ص 155 .
[2] جاسم محمد حسن العدول و آخرون: مصدر سابق، 614 .
[3] **جريدة الأهرام الاقتصادي**، ع: سبتمبر ـ أكتوبر، 1957 .

المبحث الثالث: خطوات في طريق الوحدة.

في 14 جوان 1956، تشكلت حكومة التجمع القومي في سوريا بعدما دعى الرئيس "شكري القوتلي" كافة الأحزاب السياسية والقوى الوطنية إلى تناسي الخلافات والعمل في جبهة واحدة تتصدى للمؤامرات التي تستهدف سوريا خاصة والمنطقة العربية عامة.[1]

وإزاء تصاعد النفوذ الشيوعي في سوريا ساد الاعتقاد بين القيادات القومية بأنه لا بد من الضغط على مصر لتجسيد فكرة الوحدة القومية العربية الشاملة. وهكذا فقد جاءت مبادرة الوحدة من جانب سوريا [2] فجمال عبد الناصر دعى إلى وحدة المواقف ولم يتحدث عن الوحدة العربية، وكان أساس تفكيره يتجه إلى أمن الدول العربية والتخلص من السيطرة الأجنبية[3].

ومنذ 1956 تزايد نفوذ النظام المصري في سوريا وأضحى أكثر التزاما بالنهج المحايد والمعادي للغرب. وقد ارتكزت المكانة المصرية في سوريا على زعامة عبد الناصر وعلى صلاته الوثيقة مع ضباط الجيش ومع حزب البعث، فقد بدأ هذا الأخير مبكرا منذ 1956 في المطالبة بالوحدة مع مصر، مع أن القوى السياسية الأخرى (خاصة الشيوعيين) في سوريا لم تكن تشاطره دعوته[4]، إلا أن البعث اشترط –كي يشترك في الحكومة– المبادرة ببدء محادثات الوحدة مع مصر[5].

بعد انتهاء العدوان على مصر، اشتدت في سوريا حركة النشاط السياسي في الأوساط الشعبية والبرلمانية والعسكرية من أجل الوحدة مع مصر، حيث قام الوفدان البرلمانيان السوري والمصري بتبادل الزيارات، وقامت التظاهرات في كل أنحاء سوريا تطالب بالوحدة وترحب بالوفد البرلماني المصري، وقد تصاعد الحماس الشعبي وتبلور على شكل شعارات واضحة أطلقها حزب البعث "شعب واحد، علم واحد، جيش واحد، رئيس واحد".

---

[1] غسان محمد رشاد حداد: **من تاريخ سورية المعاصر**، ط1، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، عمان، 2001، ص 111.

[2] ممدوح محمود منصور: مرجع سابق، ص 238 .

[3] محمود رياض : مصدر سابق، ص 196 .

[4] itamar rabinouich :**Syria under the ba'th 1963 – 1966**, 1972, pp12-13.

[5] Patrick seale **: the struggle for Syria**, oxford university press, London, 1965, pp258-259.

سارع أعضاء البرلمان السوري إلى طرح قضية الوحدة مع الوفد المصري الذي حضر إلى سوريا في 18 نوفمبر 1957[1] وصدر قرار عن النواب المصريين والسوريين يعلن رغبة الشعبين في إقامة اتحاد فيدرالي بين قطريهما ويدعو حكومتي القطرين إلى الدخول في مباحثات مشتركة لهذا الغرض و قد أُبلغ بهذا القرار يوم صدوره إلى مجلس الأمة المصري الذي كان منعقدا هو الأخر، فقام بإعلان بيان عبر فيه عن تأييده للبيان الذي صدر عن الاجتماع المشترك و موافقته عليه[2].

وعلى اثر ذلك قامت الحكومة السورية بتشكيل وفد رسمي للتوجه إلى مصر والتباحث مع المسؤولين المصريين بشأن إقامة الوحدة بين البلدين بأسرع ما يمكن[3] إلا أن جمال عبد الناصر تردد في قبول فكرة الوحدة آنذاك لأنه كان على علم بالمشاكل السياسية السورية والخلافات الحادة بين الأحزاب[4] وكان يفضل التريث حتى يتمكن حزب البعث أن يفرض هيمنة داخل سوريا[5] غير أن السوريين رفضوا رفضا باتا أي تأجيل، فأعلن عبد الناصر قبوله مشروع الاتحاد[6] وقد رافق ذلك تحركات قادها البعث ومجموعة من الضباط السوريين الذين حملوا مذكرة الوحدة إلى الحكومتين السورية والمصرية في ديسمبر 1957[7] تضمنت شكل الوحدة العربية المقترحة وهي:

1. دستور واحد يعلن إنشاء الجمهورية العربية المتحدة و يرسم نظام الحكم فيها ويفسح المجال لإنضمام بقية الدول العربية التي ستحرر.
2. رئيس دولة واحد.
3. سلطة تشريعية واحدة.
4. سلطة تنفيذية واحدة.
5. سلطة قضائية واحدة.
6. علم واحد و عاصمة واحدة للدولة العربية.

[1] جاسم محمد حسن العدول و آخرون: مصدر سابق، ص ص 616 - 617 .
[2] عبد العزيز الدوري وآخرون: مصدر سابق، ص 209.
[3] جاسم محمد حسن العدول و آخرون: مصدر سابق، ص 628 .
[4] محمود رياض : مصدر سابق، ص 199 .
[5] ممدوح محمود منصور: مرجع سابق، ص 239 .
[6] فتحي رضوان : مصدر سابق، ص 103 .
[7] جاسم محمد حسن العدول و آخرون: مصدر سابق، ص 628 .

7. تسن القوانين المنظمة لحقوق المواطنين وواجباتهم في الدولة الجديدة استنادا إلى هذا الدستور الواحد.[1]

وأشارت المذكرة إلى ضرورة قيام الوحدة الدفاعية في الجانب العسكري التي تقوم على الأسس الآتية:

1. قائد أعلى للقوات المسلحة للدولة العربية الجديدة (رئيس الجمهورية العربية).
2. مجلس دفاع أعلى.
3. قيادة عامة للقوات المسلحة.
4. قوات مسلحة (برية، بحرية، جوية) موحدة التنظيم والتسليح والتدريب والتجهيز، توزع حسب متطلبات الدفاع والخطط الدفاعية المقررة إلى مسارح العمليات في أراضي الدولة الواحدة.
5. موازنة واحدة [2].

[1] غسان محمد رشاد حداد : مرجع سابق، ص 130 .
[2] جاسم محمد حسن العدول و آخرون: مصدر سابق، ص 619 .

المبحث الرابع: المباحثات السورية المصرية حول الوحدة.

كان ضباط الجيش في سوريا، بكتله المتصارعة في ذلك الوقت هم القوة الحقيقية وراء الواجهة المدنية الضعيفة في سوريا، لذلك أخذ الجيش زمام المبادرة في الدخول في مباحثات مع مصر حول الوحدة، وكان عددهم 22 ضابط يمثلون 22 كتلة في الجيش السوري[1].

توجه الضباط إلى القاهرة في 14 جويلية 1957، والتقوا بالرئيس جمال عبد الناصر ووصفوا له حالة الفرقة بينهم، وحالة سوريا الضائعة بين أحزابها، و بين ضغط حلف بغداد عليها، وتسلل الشيوعيين إلى الأعصاب الحساسة للوطن السوري، وتحدثوا عن الشخصيات السورية السياسية الموالية لبغداد والرياض، إلا أن عبد الناصر صرح بأن هذا كله لا يبرر قيام وحدة، وأن تلك كلها أسباب سلبية سوف تكون عبئا على الوحدة أكثر ما تكون قوة دافعة لها، وأن الوحدة ليست بالعمل السهل، وأنه يتطلع لبناء مصر من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وجعلها نموذجا للعمل الوطني، غير أن الضباط السوريين أصروا على مطلبهم بالوحدة، فاشترط عبد الناصر بحث الأمر مع الحكومة السورية[2].

لذلك أرسل الرئيس شكري القوتلي صلاح الدين البيطار وزير الخارجية إلى القاهرة ليكون مع الوفد العسكري السوري في مقابلة الرئيس المصري و في 16 ديسمبر التقى الوفد السوري عدة مرات بأعضاء الحكومة المصرية و قد تأكد من خلال المفاوضات بأن الطرق ليست سهلة فقد وضع عبد الناصر[3] ثلاثة شروط لقبول الوحدة تمثلت في:

1. أن يتم استفتاء شعبي على الوحدة، ليقول الشعب في كل من سوريا ومصر رأيه الحر في التجربة ويعبر عن إرادته.
2. أن يتوقف النشاط الحزبي في سوريا و حل جميع الأحزاب.
3. امتناع تدخل الجيش في الحياة السياسية.[4]

---

[1] محمد حسنين هيكل : مصدر سابق، ص 32 - 35 .

[2] سعيد الصباح، **"وحدة 58: الأسباب السورية"**، جريدة النهار، لبنان، أفريل 2008.

[3] جاسم محمد حسن العدول و آخرون : مصدر سابق، ص 619 .

[4] ماهر عبد الجبار الشمري، **"إشكالية الوحدة المصرية السورية- الحلقة الثانية"**، مجلة الوعي العربي، 10-02-2008.

عاد الوفد السوري إلى دمشق في 27 ديسمبر 1957، و لم تكن مهمة البيطار هي إبلاغ الحكومة بالإجراءات السريعة المقترحة بقدر ما كانت مهمته الأكثر تعقيدا هي أن يشرح لمناضلي حزبه أن النتيجة المباشرة للوحدة ستكون إلغاء كافة الأنشطة الحزبية، في حين كان هؤلاء الأفراد على استعداد للموت في سبيل الوحدة العربية دون التضحية بالنشاط الحزبي، وقد فوجئ البعثيون بصورة واضحة، فقد كان حل حزبهم آخر شيء يمكنهم الموافقة عليه، بيد أنهم كانوا قد ارتبطوا و لم يعد باستطاعتهم التراجع، خاصة وأن الاتفاقية تعد انتصارا لضغط البعث القوي و لمهارته في المناورة[1].

اجتمع مجلس الوزراء السوري لمناقشة ما تم بحثه في مصر، وقد وجد نفسه في مواجهة الوحدة الدستورية[2] فقرر عودة الوفد السوري ثانية إلى مصر حاملا نسخة من مشروع الاتحاد بين مصر و سوريا مؤيدا من مجلس الوزراء السوري، وقد ناقش المشروع مع الرئيس جمال عبد الناصر وكبار المسؤولين المصريين. وفي 28 ديسمبر تبنى مجلس الوزراء السوري الصيغة النهائية لوحدة القطرين، وصرح الرئيس شكري القوتلي في 29 من الشهر نفسه بحديث قال فيه: "لقد أتممت واجبي وأرغب أن أضع مسؤولياتي لعبد الناصر وأنا سعيد بعهدها إلى شاب عربي متحمس ومخلص للقضية العربية إننا لم نناضل من أجل الاستقلال فحسب بل من أجل توحيد الوطن العربي في دولة واحدة..."[3].

لقد اتسمت مفاوضات الوحدة المصرية السورية بأربع خصائص، أولاها أنها تمت في وقت قصير للغاية من الناحية الزمنية، و ثانيتها أنها تمت بمبادرة سورية وتحفظات مصرية، وثالثتها أنها تمت في ظروف سياسية سورية حرجة داخليا وخارجيا، ورابعتها أنها قامت في بيئة معادية حيث نظر إليها عدد من النظم العربية على أنها تمثل خطرا عليها[4].

[1] patrich seale : op-cit, p 324 .

[2] صالح العقاد : مرجع سابق، 240 .

[3] جاسم محمد حسن العدول و آخرون، مصدر سابق، ص 240 .

[4] سمير عبده: مرجع سابق، ص 24 .

الفصل الثالث

قيام الوحدة بين مصر وسوريا

المبحث الأول: إعلان الجمهورية العربية المتحدة.

المبحث الثاني: الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة.

المبحث الثالث: أجهزة و مؤسسات الوحدة.

المبحث الرابع: النظام الاقتصادي في دولة الوحدة.

المبحث الخامس: المواقف الدولية من قيام الوحدة.

المبحث الأول: إعلان الجمهورية العربية المتحدة.

في جلسة تاريخية عقدت في قصر القبة في 1 فيفري 1958، اجتمع الرئيس المصري جمال عبد الناصر والرئيس السوري شكري القوتلي بممثلي جمهوريتي مصر وسوريا[1]، وكانت غاية الاجتماع مناقشة الإجراءات النهائية لتحقيق إرادة الشعب. إذ أعلن المجتمعون اتفاقهم التام وإيمانهم الكامل في وجوب توحيد مصر وسوريا في دولة واحدة اسمها الجمهورية العربية المتحدة، يكون نظام الحكم فيها ديمقراطيا رئاسيا[2]، يتولى فيه السلطة التنفيذية رئيس الدولة يعاونه وزراء يعينهم، ويكونون مسؤولين أمامه، كما يتولى السلطة التشريعية مجلس تشريعي واحد، ويكون لهذه الجمهورية علم واحد وجيش وشعب يتساوى أبناؤه في الحقوق و الوجبات.[3]

كما تقرر أن يلقي جمال عبد الناصر وشكري القوتلي بيانين أمام مجلس الأمة المصري ومجلس النواب السوري لشرح أسس الوحدة على أن يتم الاستفتاء عليها وانتخاب رئيسا للجمهورية خلال ثلاثين يوما .[4]

وقد ختم المجتمعون بيانهم بأن الوحدة تتوخى جمع شمل العرب جميعا وأن باب الوحدة مفتوح لكل بلد عربي يريد أن يشترك مع الشعبين السوري والمصري في وحدة أو إتحاد يدفع عن العرب الأذى و السوء و يعزز سيادة العروبة ويحفظ كيانها[5].

وبعد إعلان الوحدة في 1 فيفري 1958، وقف عبد الناصر أمام الجماهير قائلا: "إن الشعب العربي في سوريا والشعب العربي في مصر يقرر ويعلن مشيئته لقيام دولة جديدة، دولة عظمى، دولة قوية تتبع إرادتها من شعبها، وتتبع إرادتها من نفسها، وتتبع إرادتها من ضميرها... اليوم اتحد الشعب العربي في سوريا والشعب العربي في مصر، وكونت الجمهورية العربية المتحدة، هذه الجمهورية المتحدة ستكون سندا للعرب جميعا، ستكون قوة للعرب جميعا، ستعادي من يعاديها و تسالم من يسالمها وتتبع سياسة تنبع من نفسها سياسة تنبع من ضميرها"[6].

---

[1] ينظر: الملحق رقم (01).
[2] صابر فلحوط: مصدر سابق، ص ص 91-92 .
[3] أحمد حمروش: **ثورة 23 يوليو**، [د.ط]، ج 1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1992، ص 93 .
[4] صابر فلحوط :مصدر سابق ، ص93 .
[5] رانيا الهاشم : **قصة و تاريخ الحضارات العربية بين الأمس و اليوم- مصر**، ج 17-18، Edito creps international، الإسكندرية، 1998-1999، ص 156 .
[6] عبد الله إمام: مصدر سابق، ص 412 .

وفي 3 فيفري 1958، رشح الرئيس السوري شكري القوتلي جمال عبد الناصر ليكون أول رئيس للجمهورية العربية المتحدة . [1]

وكان إصرار عبد الناصر على أن تتم الوحدة بإرادة الشعب في كل من مصر وسوريا، و هو الإصرار الذي ترجمه عمليا في ضرورة الاستفتاء على الوحدة . ففي 21 فيفري تم إجراء استفتاء شعبي عام في البلدين .[2]

في 22 من الشهر نفسه أعلنت نتائج الاستفتاء بموافقة الشعب في كل من سوريا و مصر على قيام الجمهورية العربية المتحدة بنسبة تتجاوز 98%، وانتخاب جمال عبد الناصر رئيسا لها، وتخويله وضع دستور مؤقت، وتعين حكومة مركزية وحكومة للإقليم الشمالي (سوريا) وحكومة للإقليم الجنوبي (مصر)[3]. وكان الرئيس القوتلي أول من وافق على جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية، وبدوره منح الرئيس عبد الناصر –بعد انتخابه– القوتلي لقب المواطن العربي الأول.[4]

[1] جاسم محمد حسن العدول وآخرون: مصدر سابق ، ص 621 .
[2] قاسم سلام: **البعث و الوطن العربي**، [د.ط]، منشورات العالم العربي، باريس ، 1980 ، ص 160 .
[3] ينظر: الملحق رقم (02).
[4] محمد عبد الكريم محافظة: **التاريخ السياسي والاقتصادي لدولة الوحدة المصرية السورية 1958-1961**، ط1، دار جرير للنشر و التوزيع، عمان - الأردن، 2008، ص 171 .

المبحث الثاني: الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة.

في 5 مارس 1958 أعلن الرئيس جمال عبد الناصر الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة ، لتنظيم الأحوال الإدارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية و المالية في الجمهورية وحددت مبادئ الدستور بما يلي:[1]

1. الدولة العربية المتحدة جمهورية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة وشعبها جزء من الأمة العربية .
2. الحريات مكفولة في حدود القانون .
3. الانتخاب العام حق للمواطنين على النحو المبين بالقانون ، ومساهمتهم في الحياة العامة واجب وطني عليهم .[2]
4. يتولى السلطة التشريعية مجلس يسمى مجلس الأمة ، يحدد أعضاؤه و يتم اختيارهم بقرار من رئيس الجمهورية، ويشترط أن يكون نصف الأعضاء على الأقل من أعضاء مجلس النواب السوري و مجلس الأمة المصري .
5. يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية .
6. الملكية الخاصة مصونة و ينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة و مقابل تعويض عادل وفقا للقانون[3].
7. لا يكون إنشاء الضرائب العامة أو تعديلها أو إلغائها إلا بالقانون .
8. القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون.
9. كل ما قررته التشريعات المعمول بها في سوريا وفي مصر تبقى سارية المفعول في النطاق الإقليمي المقرر لها عند إصدارها و يجوز إلغاء هذه التشريعات أو تعديلها. [4]
10. تتكون الجمهورية العربية المتحدة من إقليمين هما : سوريا ومصر.
11. يشكل في كل إقليم مجلس تنفيذي، يرأسه رئيس يعين بقرار من رئيس الجمهورية. ويعاونه وزراء يعينهم رئيس الجمهورية بناء على اقتراح رئيس المجلس التنفيذي .
12. تحدد اختصاصات المجلس التنفيذي بقرار من رئيس الجمهورية.

---

[1] غسان محمد رشاد حداد : مرجع سابق ، ص 136 .
[2] سمير عبده : مرجع سابق ، ص 38 .
[3] صابر فلحوط : مصدر سابق ، ص 97 .
[4] محمد عبد الكريم محافظة : مرجع سابق ، ص 163 .

13. تبقى المصالح العامة والنظم الإدارية القائمة معمولا بها في كل من سوريا ومصر إلى أن يعاد تنظيمها وتوحيدها بقرار من رئيس الجمهورية.
14. تبقى أحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية المبرمة بين كل من سوريا ومصر وبين الدول الأخرى ، وتظل سارية المفعول في النطاق الإقليمي المقرر لها عند إبرامها و وفقا لقواعد القانون الدولي[1].
15. يكون المواطنون إتحادا قوميا للعمل على تحقيق الأهداف القومية، ولحث الجهود لبناء الأمة بناءا سليما من النواحي السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، وذالك بقرار من رئيس الجمهورية .
16. تتخذ الإجراءات لوضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة. [2]

[1] عبد الله إمام : مصدر سابق ، ص 422 .
[2] غسان محمد رشاد حداد : مرجع سابق ، ص 137 .

المبحث الثالث: أجهزة و مؤسسات الوحدة.

بعد أن تم الإقرار الدستوري بقيام الوحدة بين شطري سوريا و مصر جرى نقل وزارة الخارجية السورية إلى القاهرة.[1]

في 7مارس 1958 أصدر الرئيس عبد الناصر قرارا بتأليف الوزارة الجديدة وهي أول وزارة للجمهورية العربية المتحدة ، ضمت أربع نواب لرئيس الجمهورية _مصريان هما عبد اللطيف البغدادي وعبد الحكيم عامر وسوريان أكرم الحوراني و صبري العسلي _ وثلاثين وزيرا، ثمانية عشر منهم من الإقليم المصري و إثني عشر من الإقليم السوري، تسعة من الوزراء في الوزارة الاتحادية وثلاث وعشرون منهم أعضاء بمجلسي الإقليمين: اثني عشر منهم بمجلس الإقليم المصري (الجنوبي) وإحدى عشر بمجلس الإقليم السوري (الشمالي).[2]

استمر العمل بقرار رئيس الجمهورية الصادر في مارس 1958حتى 7 أكتوبر من نفس العام ، حيث تم تشكيل وزارة ثانية في 8 أكتوبر 1958، ارتفع عدد الوزراء فيها إلى خمسين (50) وزيرا وانخفض عدد نواب الرئيس من أربعة إلى ثلاثة (تم ذلك نتيجة خروج صبري العسلي كنائب للرئيس بعد ورود اسمه في محاكمات بغداد بعد ثورة 14 جويلية) وضمت الوزارة المركزية 14 مصريا و7 سوريين، أما الإقليم السوري فضم 13 عضو.[3]

كما أصدر الرئيس عبد الناصر قرارا بشأن الاختصاصات ونظام العمل في الحكومة المركزية والمجلسين التنفيذيين، نص على أن يتولى الوزير المركزي الإشراف على شؤون وزارته وعلى تنفيذ السياسة العامة التي يضعها رئيس الجمهورية، و يكون مسؤولا عن مباشرة مهام منصبه أمام رئيس الجمهورية، ويقدم الوزير المركزي إلى رئاسة الجمهورية مشروعات القوانين ومشروعات القرارات المالية والقرارات التنفيذية الخاصة بإقليمي الجمهورية، كما نص على وضع برنامج تخطيطي للمشروعات اللازمة في وزارته، وحدد اختصاص المجلس التنفيذي بدراسة وفحص الموضوعات التي تتعلق بتنفيذ

[1] محمد عبد الكريم محافظة : مرجع سابق ، ص186.
[2] أحمد حمروش : مصدر سابق ، ص ص 719-720.
[3] سمير عبده : مرجع سابق ، ص ص 50-52 .

السياسة العامة للإقليم، كما يقوم رئيس المجلس بعرض توصيات المجلس على رئيس الجمهورية.[1]

في 21 أكتوبر 1959 أصدر عبد الناصر قرارا بتعيين المشير عبد الحكيم عامر للإشراف على شؤون الإقليم السوري نيابة عنه، كما أُنِيطَت به مهمة تنظيم الإتحاد القومي في الإقليم السوري و لم يمر سوى عشرة أيام على تكليف المشير عامر بمهام الإقليم السوري إلا واستقال جميع الوزراء البعثيين من المجلس التنفيذي و الوزارة المركزية بما فيهم نائب الرئيس أكرم الحوراني.

وفي 18 مارس 1960 أصدر الرئيس قرارا جمهوريا بتعيين سبعة وزراء وبقيت هذه الوزارة في الحكم إلى أن صدر في 16أوت 1961 مرسوم توحيد المجلس التنفيذي السوري و المصري وأصبح للدولة حكومة موحدة، و ذلك عقب قوانين التأميم التي صدرت في جويلية 1961 مما حتم إيجاد وزارة موحدة ، وقد تشكلت الوزارة الاتحادية من 43 عضو.[2]

السلطة التشريعية (مجلس الأمة)

تطبيقا لما جاء في الدستور المؤقت، صدر بتاريخ 13 مارس 1958 قرار جمهوري يقضي بتشكيل مجلس الأمة للجمهورية العربية المتحدة بحيث يتولى الأعضاء السابقون في مجلس الأمة المصري و مجلس النواب السوري القيام بما يعهد إليهم به رئيس الجمهورية من أعمال.

ذكرت صحيفة السياسة أن مجلس الأمة للجمهورية يعقد كل عام ثلاث دورات، بعقد واحدة منها في دمشق ومدة كل دورة ثلاث شهور.

وفي 18 جويلية 1960 أصد الرئيس جمال عبد الناصر قرار بخصوص مجلس الأمة يقضي بتحديد مجلس الأمة بستمائة عضو، أربعمائة من الإقليم المصري ومائتان من الإقليم السوري، حيث عقد هذا المجلس دورته الأولى في 21 جويلية 1960 أدى فيها الأعضاء اليمين الدستوري.[3]

---

[1] ناصر الدين سويدان: يوميات ووثائق الوحدة المصرية السورية 1958-1961، تقديم: فهمية شرف الدين، مج 3، 1 سبتمبر- 31 ديسمبر 1958.

[2] سمير عبده: مرجع سابق، ص ص 52-55.

[3] محمد عبد الكريم محافظة : مرجع سابق ، ص ص 225-226 .

المبحث الرابع: النظام الاقتصادي في دولة الوحدة.

وتماشيا مع سياسية دولة الوحدة، والعمل على خلق نوع من التماثل الاقتصادي بين إقليمي الجمهورية العربية المتحدة، فقد ترتب عليه مجموعة من القوانين الإصلاحية في الجانب الزراعي وتلا ذلك قوانين في عمليات الصرف والنقد وغيرها وصولا إلى القوانين الاشتراكية لسنة 1961 ولكن تراكم الأخطاء حال دون وصول الجمهورية العربية لتحقيق أهدافها الاقتصادية، ومما قامت به في سبيل ذلك نذكر:

1. قانون العلاقات الزراعية 04 سبتمبر 1958: ويشتمل على خمسة أبواب:

الباب الأول: باب المنظمات المهنية ويعالج في فصله الأول والثاني التعاريف والنقابات الزراعية.

الباب الثاني: فقد خصص لتنظيمات علاقات العمل فبحث فصله الأول في عقد العمل والثاني في عمل النساء والمراهقين والثالث في الاتفاقات الجماعية والرابع الأجور والخامس مدة العمل و الإيجازات وغيرها من الخدمات الصحية والمسكن...الخ.

الباب الثالث: في المزارع واختص فصله الأول في التعاريف والثاني في العقد وواجبات المتعاقدين والثالث في الحصة والرابع في مساكن المزارعين.

الباب الرابع: يتضمن حل الخلافات والتفتيش ليعالج فصله الأول حل الخلافات المصالحة والتحكيم والثاني تفتيش العمل الزراعي.

الباب الخامس: يعالج العقوبات والأحكام العامة.[1]

يهدف هذا القانون إلى استثمار أرض الإقليم السوري بصورة صالحة وإقامة علاقات اجتماعية عادلة بين المواطنين وذلك بتنظيم العلاقات الزراعية بين أصحاب الأرض والمزارعين وعمال الزراعة.[2]

2. قانون الإصلاح الزراعي 24 سبتمبر 1958: صدر القرار رقم (161) لسنة 1958 بتاريخ 1958/09/27 بخصوص قانون الإصلاح الزراعي، وقضى هذا القانون بوضع حد أعلى لتلك الأراضي لا يجوز تجاوزها، فإذا وقع التجاوز انتزعت ملكية المقدار المتجاوز، أما هذا الحد فكان 80 هكتار من الأراضي المروية والمشجرة و300 هكتارا

[1] - محمد عبد الكريم محافظة: مرجع سابق، ص 271.

[2] - البراوي راشد: **اقتصاديات العالم العربي من الخليج إلى المحيط** ، [د.ط] مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1978، ص159.

من الأراضي البعلية.[1] فلأول مرة يصدر قانون خاص يحدد العلاقات بين أرباب العمل الزارعين والمزارعين والعمال، ويشمل هذا التحديد مواضيع كثيرة متنوعة تناول الحقوق والواجبات، وهو أمر عجز عن تحقيقه نظام الحكم السوري السابق. وتزداد أهمية هذه المكتسبات إذا عرفنا أن أكثر من 65% من سكان سورية يعملون في الزراعة.[2]

ولضبط عمليات البيع الخاصة أصدرت وزارة الإصلاح الزراعي مرسوما يقضي بضرورة تبليغها من قبل مالكي الأرض بمساحة الأرض التي يملكونها خلال ثلاثة شهور من سريان القانون، وتم فرض عقوبات شديدة على أي تجاوزات قد تمثلت بعمليات نقل الملكية داخل العائلة.[3]

وقد أحدث هذا القانون تقدما هائلا في قطاع الزراعة وفي أوضاع الفلاحين من حيث ملكية الأرض والعقود المكتوبة والمسجلة ومنع كبار الفلاحين من أي إجراء تعسفي بحق المزارعين ومنع استحياء الفلاحين –الصغار منهم– عبر عقود أبدية لكن ملاك الأراضي استغلوا ثغرات القانون لطرد المزارعين وواصل الكثير من الفلاحين أحيانا عن جهل العمل بالعقود الشفهية وشروط مجحفة بعيدا عن القانون.[4]

رغم الجفاف الذي أصاب القطر السوري في سنوات الوحدة فقد ارتفع مدخول الفلاحين في معظم المناطق، هذا فضلا عن أن الإصلاح الزراعي كان سبيلا لتحرير جماهير الريف من العبودية التي حتمت عليهم أجيالا طويلة، ويؤكد عوني فرسخ أن كل من قدر له وزار الريف السوري قبل الوحدة وخلالها وفي أعقاب الانفصال لمس التطور الجذري الذي أحدثه الإصلاح الزراعي في واقع الحياة هناك[5].

ونظرا للمشاكل التي واجهها تطبيق قانون الإصلاح الزراعي فقد أصدر المشير عامر خلال توليه إدارة الإقليم السوري قرار تشكيل لجنة خماسية للإشراف على تطبيق القانون الزراعي تكون لها صلاحيات الوزير وترفع تقاريرها وتوصياتها إليه لإقرار ما يراه مناسبا، مما دفع بوزير الإصلاح الزراعي إلى تقديم استقالته.

[1] - محمد عبد الكريم محافظة: مرجع سابق، ص 272.
[2] - سمير عبده: مرجع سابق، ص 76.
[3] - محمد عبد الحكيم محافظة: مرجع سابق، ص 274.
[4] كمال ديب: تاريخ سوريا المعاصر، ط1، دار النهار، بيروت، 2011، ص 196.
[5] عبد العزيز الدوري وآخرون: مصدر سابق، ص 206.

كما صدر قرار جمهوري بتكوين مؤسسة الإصلاح الزراعي في الإقليم السوري بتاريخ 1958/09/30 ويتولى الإشراف على المؤسسة مجلس إدارة مؤلف من وزير الاقتصاد والتجارة، وزير الخزانة، وزير الشؤون البلدية والقروية، وزير التخطيط، وزير الأشغال العامة، وزير العدل. [1]

وأسست الدولة تعاونية زراعية نجحت نجاحا باهرا واستفاد المزارعون المشاركون فيها، لكن مما أضعف الإصلاح الزراعي هو النفوذ السياسي للإقطاع وكبار الفلاحين، مما أدى إلى إفشال هدف توزيع الأراضي على صغار الفلاحين لأن الدولة باعت الأرض بسعر منخفض للفلاح على أن يقسط المبلغ خلال 40 سنة وبعد ذلك يسلم ملك الأرض، ولكن معظم الفلاحين كانوا في وضع مزر فاستسلم الكثيرون لمشيئة الملاك السابق لتأمين معيشتهم، واستغل هذا الأخير الوضع لمصلحته.

وقد نوقش موضوع توظيف المصريين في سورية منذ العام الأول للوحدة ففي مارس 1958 نشرت مجلة" بنك مصري" الفصلية دراسة عن اقتصاد الدولة الاندماجية الجديدة وعن ميزان مصر في الصناعة وأن انتقال الفلاحين من مصر إلى سورية، سيخفض الضغط السكاني عن مصر ويكفل الاستقلال الكامل للأراضي الزراعية في سورية ما يوفر أمنا غذائيا لكامل الجمهورية العربية المتحدة.[2]

وقد جاء قانون الإصلاح الزراعي في سوريا تطويرا لقانون الإصلاح الزراعي المصري لعام 1952 بما يتلاءم وظروف القطر السوري، ويسد الثغرات التي أظهرها التطبيق العملي للقانون في مصر. لكن هذا القانون لم ينجح بالشكل الذي كان متوقعا منه[3].

فيما يخص الجانب الصناعي: فقد أقلقت هذه الأفكار رجال الأعمال السوريين وخاصة الصناعيين الذين رأوا في نصح بنك مصر بأن تصبح سورية دولة زراعية إجحافا في سوريا، أما في الصناعة فزادت استثمارات القطاع الخاص في الصناعة خلال سنوات

[1] محمد عبد الكريم محافظة: مرجع سابق، ص ص 275-278 .
[2] كمال ديب: مرجع سابق، ص 298.
[3] عبد العزيز الدوري وآخرون: مصدر سابق، ص 225.

الوحدة، لمنع مصر من تخريب الصناعة في سوريا، أما في مصر فقد رحب رجال الأعمال المصريين وخبراء الاقتصاد في الدولة المصرية بهذه الأفكار.[1]

فقد أعلن رئيس الجمهورية في 24 كانون الأول 1958 عن تشكيل لجنة ثلاثية ضمت نائبان لرئيس الجمهورية ووزير التخطيط، وزير الداخلية المركزية من أجل الإشراف على تنفيذ برامج التنمية ودفع عملية التطور والتصنيع، وتذليل العقبات المالية والقانونية أمام جميع الوزارات، لخلق نوع من التماثل والانسجام الاقتصادي بين الإقليمين الشمالي والجنوبي. كما عهد إليها دراسة الأوضاع التجارية والمالية للإقليم السوري. [2]

ولكن رغم ذلك فلقد أجحف باقتصاد سورية جراء تمتع مصر بكافة صلاحيات دولة الوحدة، فقد أجبرت سوريا على فتح أسواقها أمام البضائع المصرية في حين وضعت عراقيل أمام البضائع السورية.[3] حيث لم يطبق مبدأ تكافؤ الفرص أو المعاملة بالمثل في الإقليمين، فعلى سبيل المثال كان يسمح بتصدير المنتجات المصرية إلى سوريا مع إعفائها من الجمارك، في حين كانت تفرض رسوم جمركية على الصادرات السورية إلى مصر.[4]

كما كانت سوريا تحتاج إلى أصابع غزل القطن (وهي أجزاء معدنية من مكونات آلة غزل القطن)، فكانت تشتريها مصر بأسعار فاقت السعر المتوفر من دولة الوحدة، حيث كانت سوريا لا تشتري أي مادة إلا من مصر أو عبر مصر ما كان يزيد من كلفة النسيج السوري مقارنة بالنسيج المصري في الأسواق العربية، وكانت النتيجة أن تراجع إنتاج المصانع في سوريا، لكن رغم ذلك استطاعت بعض المنتجات السورية المتخصصة من اختراق السوق المصري، كما أن الوحدة بين البلدين سمحت للسوريين أن يأتوا القاهرة والإسكندرية ويفتحوا مصانع تجارية، وأكد هذا المنحى تقرير أعدته وزارة التخطيط في الحكومة المركزية لعام 1961 تذكر أن 80% من صادرات سوريا إلى مصر كانت أغذية ومواد أولية وأن صادرات مصر إلى سوريا 75% بضائع صناعية.[5]

[1] عبد العزيز الدوري وآخرون: مصدر سابق، ص 299.
[2] محمد عبد الكريم محافظة: مرجع سابق، ص ص 279-281.
[3] كمال ديب: مرجع سابق، ص 280.
[4] ممدوح محمود منصور: مرجع سابق، ص 252.
[5] كمال ديب: مرجع سابق ، ص 281.

القطاع المصرفي والنقد: ونتيجة لاستمرار تهريب الأموال إلى الخارج وعدم تشغيلها في المؤسسات الاقتصادية السورية صدر القرار الجمهوري رقم (11) سنة 1961 بتاريخ 04 شباط 1961م وذلك:

1.للمحافظة على موارد البلاد من النقد الأجنبي.

2.تنظيم توزيعها واستغلالها في استيراد السلع الضرورية بالسعر الرسمي ضمانا لثبات الأسعار واستقلالها في استيراد السلع الضرورية بالسعر الرسمي ضمانا لثبات في الإقليم السوري، والذي يمنع تصدير الأموال الأجنبية أو المحلية إلى الخارج.[1]

حيث وقعت الشركات والمصانع في عجز تأمين العملة الصعبة اللازمة لاستيراد البضائع والمعدات، كما سمحت دولة الوحدة للمصارف المصرية وخاصة بنك القاهرة العمل بحرية في سورية، فيما منعت المصاريف السورية من العمل في مصر.

كما فرض مرسوم من الجمهورية العربية المتحدة على الإدارة العامة في سورية، في هذا المصرف الخاص الذي استعمل هذه الودائع لتمويل محصول القطن في سوريا وتأسيس شركة تستلم القطن، فحقق أرباحا.

وفي مطلع 1961م تأسست مؤسسة اقتصادية عامة لملكية جزئية للمصارف المصرية فاعترضت السلطات الاقتصادية والمالية السورية لسن قانون التأميم سمح لهذه المؤسسة بامتلاك 35% من كل مصرف في سورية، كما سمح لهذه المؤسسة بشراء أي شركة أو مصنع في سورية.[2]

المؤسسة الاقتصادية السورية 1960:

صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (29) سنة 1960م بتاريخ 18مارس 1960 والقاضي بتأسيس المؤسسة الاقتصادية السورية وهي مؤسسة حكومية وأهم ما جاء في هذا القانون:" أنه تم تأسيس مؤسسة عامة في الإقليم السوري سميت" المؤسسة الاقتصادية السورية" وتم إلحاقها برئاسة الجمهورية ويتكون رأسمال هذه المؤسسة من:

1.رؤوس أموال المؤسسات العامة التي من أغراضها مباشرة النشاط التجاري أو الصناعي أو العقاري أو الزراعي.

[1] محمد عبد الكريم محافظة: مرجع سابق، ص 286.
[2] كمال ديب: مرجع سابق، ص 200.

2.نصبت أسهم الحكومة في رؤوس أموال الشركات القائمة والتي تنشأ مستقبلا لأغراض التنمية الاقتصادية.[1]

المراسيم الاشتراكية 1961: جاءت القرارات التي اتخذها جمال عبد الناصر في 1-2 جويلية 1961 استكمالا للخطوات الاشتراكية المنتهجة التي اتخذت ضمن هذا الاتجاه.[2] وقد عمدت هذه القوانين إلى تأميم معظم المؤسسات وأدوات الإنتاج في الدولة لمصلحة الشعب.[3] ومن بين هذه المراسيم نذكر:

المرسوم رقم 117 الصادر بتاريخ 20 جويلية 1961 المتعلق بالتأميم في سورية وبه انتقلت ملكية المصارف وشركات التأمين وثلاث شركات صناعية إلى الدولة بصورة كاملة. ثم صدر مرسوم 118 بتاريخ 20 أوت 1961 الذي انتقلت بموجبه 12 شركة سورية تساهم الدولة في رؤوس الأموال بمقدار50% وتحولت هذه الأسهم بدورها إلى سندات اسمية على الخزانة لمدة 15 عام بفائدة 4%. ثم صدر المرسوم 119 الذي شمل 12 شركة صناعية مساهمة أخرى و حضر المرسوم على أية شخصية طبيعية أو قانونية امتلاك أسهم بقيمة تزيد عن100000 ليرة سورية. كما أصدر الرئيس عبد الناصر مجموعة قرارات مهمة جدا لتنظيم أوضاع العمال والموظفين في الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم ذوات المسؤولية المحددة. وشركات التضامن في إقليمي الجمهورية ...تقضي هذه القرارات بتوزيع 25 من أرباح هذه الشركات على العمال والموظفين وتمثيلهم في مجالس الإدارة.[4]

إلا أن نجاح القرار السياسي يتطلب على الدوام اختيار التوقيت المناسب والأسلوب السليم وهو ما لم يتوفر عند إصدار القوانين الاشتراكية في سوريا.

[1] محمد عبد الكريم محافظة: مرجع سابق، ص 289.
[2] بدر الدين السباعي: **المرحلة الانتقالية عهد الوحدة 1958-1961**، [د.ط]، دار خلدون للطباعة والنشر، بيروت، 1975، ص 65.
[3] محمد محمود السروجي: مرجع سابق، ص 158.
[4] سمير عبده: مرجع سابق، ص ص 76-77.

المبحث الخامس: المواقف الدولية من قيام الوحدة.

إن طريق الوحدة لم يكن مفروشا بالورود والرياحين كما تصور في بادئ الأمر المتفائلين من البلدين، فبمجرد إعلان الوحدة تضافرت جهود الأنظمة الرجعية والقوى الاستعمارية لعرقلتها والعمل على انتكاسها لما كان لها من أهمية، ومن هذا المنطلق سنتعرض إلى مختلف المواقف العربية والغربية بين مؤيد و معارض.

المواقف العربية:

لم تكن **السعودية** راضية على قيام الوحدة، حيث أسرع الملك سعود إلى وقف الوحدة قبل إتمامها وهدمها قبل إعلانها، حيث اتصل الملك سعود بعبد الحميد السراج يغريه بأي مبلغ يطلبه لمنع الاستفتاء على الوحدة (لأنها رأت في قيام هذه الأخيرة سيؤدي إلى الإضرار بمصالحها بالمنطقة– خاصة الاقتصادية– وكذا تخوفها من فقدان الزعامة والقوة بالمنطقة العربية إذا ما توسعت الجمهورية العربية لشمل باقي البلدان العربية)، لم يصدق عبد الناصر محاولة الملك سعود حينما علم بذلك، لكن وجود أدلة أثبتت ذلك، غير أن محاولته لم يمنع الاستفتاء ولم تمنع الوحدة .[1]

العراق كان أشد المعارضين للوحدة، لذا لجأ حكام العراق إلى إقامة الإتحاد الهاشمي بين العراق والأردن خدمة لمصالحهم،[2] كما أذاع راديو بغداد الممثل لوجهة نظر الأسرة الهاشمية قوله:" أن الوحدة بين مصر وسوريا لا تعدو أن تكون "تسلطا" مصريا لسوريا."

كما أذاع راديو **عمان:**" أن هذا الذي تم بين مصر وسوريا ليس وحدة وإنما هو ابتلاع قامت به مصر لسوريا".[3]

اليمن سارعت إلى إستغلال المادة الأولى لميثاق الوحدة العربية التي تسمح بإنضمام أقطار عربية أخرى إليها ، حيث توجه إلى دمشق و القاهرة الإمام البدر حاكم

[1] أحمد حمروش : مصدر سابق ، ص 716 .

[2] جلال السيد: **حقيقة الأمة العربية وعوامل حفظها وتمزيقها**، [د.ط]، دار اليقظة العربية، بيروت، 1973، ص ص 410-412.

[3] محمد حسنين هيكل: مصدر سابق، ص 48 .

اليمن تحت الضغط الشعبي اليمني ووقع ميثاق إتحاد جديد بإسم (الدول العربية المتحدة).[1]

أما في **لبنان** خرج الشارع الإسلامي في بيروت ومدن أخرى، مطالبا بانضمام لبنان إلى الوحدة ضاربا عرض الحائط الالتزامات الميثاقية مع المسيحيين .[2]

حكام كل من **تونس ومراكش** اعتبراها خطرا يهدد كيانهما خاصة، إذا ما إستقلت الجزائر بمعاونة القاهرة، وتم أي نوع من الإرتباط بينهما، خاصة بعد ازدياد سمعة ونفوذ مصر في شمال إفريقيا يوما بعد يوم، لذلك تضافرت جهود كلا الطرفين للعمل سريعا بمعاونة أمريكا للإيقاع بين قادة ثورة الجزائر والجمهورية العربية المتحدة بكل الوسائل والطرق[3] (لأنها كانت مهتمة بالإمكانيات المعدنية والبترولية في الصحراء الجزائرية وكذا الحفاظ على أمن واستقرار قواعدها الجوية والبحرية بدول شمال إفريقيا بالإضافة إلى رغبة المسؤولين الأمريكيين منع أي تغلغل للنفوذ المصري إلى دول شمال إفريقيا الأمر الذي يهدد المصالح الأمريكية)، أملا في احتواء قادة الكفاح الجزائري إلى جانب مخططاتهم (لأن السياسة الأمريكية الجديدة في المنطقة كانت تهدف إلى تكوين حلف شمال إفريقيا كامتداد للحلف الأطلنطي).[4]

المواقف الغربية .

لم تلقى الوحدة بين سوريا و مصر ارتياحا لدى الأوساط الغربية بل اعتبرت هذا الحدث تهديدا خطيرا لمصالحها في المنطقة العربية ، حيث صرح المسؤولون البريطانيون أن الوحدة بين البلدين ستمكنهم بعد ذلك من السيطرة على الشرايين الهامة لنقل البترول، هذا ما سيجعل الدولة الجديدة قد تتخذ من هذه الأمور سلاحا تشهره في وجه الغرب.[5]

إسرائيل وقفت موقف معادي من قيام الوحدة حيث رأت فيها خطرا يهدد كيانها حيث أذاع راديو إسرائيل الذي هو صوت عدو العرب بلا جدال، قوله: "إن الوحدة بين

[1] جاسم محمد حسن العدول و آخرون: مصدر سابق، ص 623 .
[2] كمال ديب **:** مرجع سابق، ص 176 .
[3] فتحي الديب: **عبد الناصر وثورة الجزائر** ، ط1، دار المستقبل العربي ، مصر، 1984، ص 302- 307.
[4] نفسه، ص 370.
[5] جاسم محمد حسن العدول : مصدر سابق ، ص 624 .

مصر وسوريا هي خطوة في أحلام عبد الناصر بإقامة إمبراطورية عربية من المحيط إلى الخليج.[1]

تركيا التي كانت سوريا تابعة لها أيام العثمانيين عبرت عن قلقها من الوحدة عندما قال رئيسها عدنان مندريس: "بتنا وكان على حدودنا الجنوبية جار يبلغ حجمه خمسة ملايين، وأصبحنا وإذا بهذا الجار خمسة وعشرون مليونا."[2]

أما **الولايات المتحدة الأمريكية** لم يكن بإمكانها أن تتخذ سياسة عنيفة مع القاهرة بسبب وجود أوضاع فرضت نوع من القيد على حرية الحركة الأمريكية[3]، وكان أكرم الحوراني يفهم الدور الأمريكي أكثر من غيره إذ أعلن بعد فشل الوحدة أن تأييد الولايات المتحدة للوحدة المصرية السورية كان بهدف " ضمان إزالة العناصر الوطنية وتصفية القضية الفلسطينية".

الإتحاد السوفياتي كان موقفه سلبيا من الوحدة السريعة و من إنهيار "الجبهة الوطنية" التي دعمها، ولكن لا موسكو ولا الحزب الشيوعي عارضا علنا الوحدة بسبب الدعم الشعبي العارم لعبد الناصر وللجمهورية العربية المتحدة. [4]

[1] محمد حسنين هيكل : مصدر سابق ، ص 48 .
[2] كمال حسن علي: **مشاوير العمر أسرار وخفايا 70 عاما من عمر مصر في الحرب والمخابرات والسياسة** ، ط1، دار الشروق، مصر، 1994، ص 154.
[3] صلاح بسيوني: **مصر وأزمة السويس**، [د.ط]، دار المعارف، مصر، 1970،ص ص 343-344.
[4] كمال ديب : مرجع سابق ، ص 175.

الفصل الرابع

تفكك الوحدة وتقييم مسيرتها

المبحث الأول: عوامل وأسباب الانقلاب السوري.

المبحث الثاني: تنفيذ الانقلاب وتفكك الوحدة.

المبحث الثالث: تقييم الوحدة.

ونظرا لعدم تهيأ البلدين –مصر وسوريا– لإقامة الوحدة فإنها لم تجد ما كانت تطمح إليه وتسعى لتحقيقه فسرعان ما باءت بالفشل وآلت للسقوط والانفصال وذلك لتعدد الأسباب والعوامل سواء الداخلية أو الخارجية وهذا ما سنتطرق إليه.

المبحث الأول: عوامل وأسباب الانقلاب السوري.

لقد تعددت عوامل وأسباب الانقلاب السوري الذي أدى إلى الانفصال سنة1961 فأعداء الوحدة المتربصين بها كانوا يحيطون بها على المستويين العالمي والمحلي وكذلك على المستوى الداخلي يمكن ذكرها فيما يلي:

العوامل الخارجية:

لاشك أن يوم إعلان الوحدة أصبح في التاريخ العربي يوما مشهودا، ولكننا يجب أن لا نغفل عن حقيقة أنه كان أيضا إيذانا ببداية مؤامرات القوى الأجنبية ضد الوحدة العربية ،لأن الوحدة كانت تعني تصفية النفوذ الأجنبي في المنطقة العربية، وتحول دون قيام إسرائيل بتنفيذ أهدافها التوسعية فعملت هذه القوى الأجنبية على ضرب هذه الوحدة و كان لها ما تريد[1].

–وكان من بين ما عملته الأيادي الأجنبية توزيع منشورات في دمشق وبعض المدن في الإقليم الشمالي تتضمن أن عددا من العسكرين السورين قد عقدوا اجتماعا و تعاهدوا فيه على إنقاذ الشعب السوري من واقعه المتردي في سبيل خلق تناقضات عدائية بين الشعب و الحكم.

_كما تم الاتصال ببعض السوريين المدنيين والعسكريين في الداخل والخارج و عرض عليهم المساهمة والتخطيط، والمال وحتى التأكيد على ضمان حماية المشتركين في الانقلاب.

فعقدت سلسلة من اللقاءات في كل من بغداد ودمشق وأنقرة للاتفاق على الترتيب لقيام الانقلاب وقدم الملك سعود المال الكافي لإنجاح هذا الانقلاب، واستمرت الاجتماعات إلى أن وضعت خطة في 18 سبتمبر 1961، بعد إجراء تعديلات عليها، وذلك بسبب اتساع دائرة المشاركين في الانقلاب ودخول عناصر جديدة مؤيدة له. [2]

[1] محمود رياض : مصدر سابق، ص250.

[2] محمد عبد الكريم محافظة : مرجع سابق ، ص ص 216- 217.

العوامل الداخلية:

العامل السياسي: يعتبر العامل السياسي من أهم العوامل التي ساهمت في انهيار الوحدة فالنظام السياسي والإداري في دولة الوحدة قد تعرض لأخطاء قوية أدت إلى زعزعته وساهمت في انهيار الوحدة ويمكن حصرها فيما يلي:

- لم يقرر مجلس الأمة الموحدة التنسيق في التشريع.
- تم الاندماج الكامل في السلك الدبلوماسي وترتب على ذلك إلغاء بعض وظائف السفراء من الجانب السوري مما أضر بمصالح بعض الموظفين في وزارة الخارجية.
- فرض منظمة سياسية واحدة هي الإتحاد القومي المنبثق من السلطة على كلا القطرين مما جعلا الأحزاب السورية تعمل سرا وعلنا لأن الإتحاد القومي لم يستطع ملأ الفراغ الذي وجد بعد حل الأحزاب –خاصة حل حزب البعث الشيوعي السوري.[1]
- بدأ حزب البعث يهبط بعد حدوث انشقاق بين زعمائه واستقالة عدد منهم من المناصب التي كانت قد أسندت إليهم وأخذ الحزب تدريجيا حتى أصبح في المعارضة[2].
- افتقار الوحدة إلى مضمون الديمقراطية والعدالة الاجتماعية[3].
- نقل الحكومة السورية ووزارتها إلى القاهرة.
- تطبيق القوانين دفعة واحدة كما أن القوانين التي طبقت في مصر لم تكن بالضرورة تصلح للتطبيق في سوريا[4].
- القوانين الاشتراكية التي صدرت في سبتمبر 1961 وخاصة أصحاب المؤسسات المؤممة أدت إلى تكتل أصحابها ضمن المعارضة[5].

وهكذا فقد وفر وقوع هذه الأخطاء لأعداء الوحدة النقاط التي يستطيعون من خلالها الدخول لضرب الوحدة في العمق إضافة إلى تعيين المشير عامر نائبا لعبد الناصر في الإقليم الشمالي والذي كان بمثابة إلغاء الآخر في المرحلة الأخيرة من الوحدة،

[1] محمود حسن صالح منسي : مرجع سابق ،ص209.
[2] جاك رومال وماري لوروا :**جمال عبد الناصر من حصار الفالوجة...حتى الاستقالة المستحيلة**، ط5، ترجمة: ريمون نشاطي، دار الآداب، بيروت، 1979، ص111.
[3] محمد عبد الكريم محافظة :مرجع سابق ،ص 325.
[4] محمود حسن صالح منسي :مرجع سابق،ص210.
[5] كمال ديب : مرجع سابق ،ص258.

كما أن الوحدة كانت شكلية وأن كل الصلاحيات والوظائف الهامة بيد عبد الناصر وكأنه استبداد سياسي.

العامل العسكري: منذ الأيام الأولى لدولة الوحدة تم نقل العديد من ضباط الجيش من مراكزهم العسكرية إلى مناصب مدنية وأحيل البعض إلى التقاعد ونقل آخرون إلى مصر كنوع من التغير وجاءت معظمها في صفوف الشيوعيين أولا والبعثيين ثانيا[1].

- وكان الضباط السوريين الذين نقلوا إلى مصر لم يوضعوا في الأماكن التي يستحقونها على عكس الضباط المصريين الذين تولوا مناصب إستراتيجية في سوريا[2].
- خلق شعور عدم الثقة بين العسكري السوري والعسكري المصري (التعامل) وذلك أن الضابط المصري كان يعتبر نفسه جمال عبد الناصر أو عبد الحكيم عامر.
- وقد مثل وصول عبد الكريم النحلاوي إلى منصب كاتم أسرار مكتب المشير عبد الحكيم عامر القائد العام للجيش في دولة الوحدة إن لم نقل العنصر الرئيس في الترتيب للانقلاب العسكري، كما تسلل الانتهازيون والرجعيون إلى المناصب الحساسة في الجيش السوري.

وكانت النتيجة أن عم الضباط السوريين نوع من التذمر والاستياء ولم يعودوا موالين لدولة الوحدة بالرغم من أن عددا منهم لم يتآمر ضد قيادة الوحدة إلا أنهم في نفس الوقت لم يكونوا ليقفوا ضد أي انقلاب أو تغيير.

العامل الاقتصادي: يختلف الاقتصاد السوري عن الاقتصاد المصري في بنيته ومقوماته اختلافا بينا ويعتبر العامل الاقتصادي أحد أهم العوامل وذلك يعود للطبيعة التجارية للمجتمع السوري:

- ففي 1958 تم الإعلان أن مصر وسوريا ستندمجان اقتصاديا وماليا بعد عدة أيام من الإعلان هبط سعر الليرة السورية بشكل كبير بنسبة 40% وأدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار بشكل كبير[3].
- لم تستطع البرجوازية السورية الدخول إلى السوق المصرية لما كانت مصر قد سارت في سياسات القطاع العام وفرضت هذه السياسة الاقتصادية على سوريا التي لم تكن

[1] محمد عبد الكريم محافظة : مرجع سابق، ص326.
[2] ممدوح محمود منصور: مرجع سابق ،ص253.
[3] محمد عبد الكريم محافظة: مرجع سابق، ص327.

لها الخبرة الوظيفية، فأصبحت المناصب الإدارية بيد المصريين في حين لم يستلم السوريون مثل هذه المناصب في مصر[1].

- ساد الكلام بأن مصر ترغب بتوظيف ملايين الفلاحين المصريين في سوريا فتضخمت لدرجة أن السوريين بدأو يشعرون بأن مصالحهم الحيوية مهددة[2].
- القيود الجمركية التي أثارت التجار وهم نسبة غير قليلة من الشعب السوري[3].
- وقد أثرت الوحدة على العلاقات التجارية السورية مع بقية الدول العربية الأخرى وقد كان الباعث وراء ذلك سياسيا بالدرجة الأولى، حيث تدهورت العلاقات التجارية بين سوريا وكل من العراق والأردن والكويت والسعودية.
- كما أدى سوء الأوضاع الاقتصادية إلى هروب رؤوس الأموال من سوريا إلى لبنان[4] .
- أدى إسناد المناصب الحيوية للجيش السوري إلى ضباط مصريين إلى شعور السوريين بتسلط القوى المصرية على الاقتصاد السوري[5].
- كذلك زيادة الدين العام بمعدل 100%، انتشرت البطالة وأغلقت العديد من المصانع لأنها لم تصمد أمام الأسعار المصرية المنخفضة كذلك قطع التبادلات التجارية مع كل من العراق والسعودية (المستوردين التقليديين لسوريا) [6] .

- كما حدث عجز في الميزان التجاري فقد كان في ارتفاع مستمر وذلك على الرغم من تقنين الإستيرادات تقنينا شديدا والجدول التالي يوضح ذلك[7]:

السنة	العجز/ مليون ليرة سورية
1957	68
1958	318
1959	270
1960	453
حتى نهاية 1961	217

[1] نفسه، ص328.
[2] محمد علي القوزي: **دراسات في تاريخ العرب المعاصر**، ط1، دار النهضة العربية،[د.ب]، 1999 ،ص267.
[3] محمود حسن صالح منسي :مرجع سابق ،ص209.
[4] ممدوح محمود منصور : مرجع سابق ،ص254.
[5] محمد عبد الكريم محافظة :مرجع سابق، ص231.
[6] رانيا الهاشم :مرجع سابق،ص148.
[7] محمد عبد الكريم محافظة، مرجع سابق، ص 329.

- ولا نستطيع أن ننسى العامل الجغرافي إذ أن عدم الاتصال الجغرافي بين الإقليمين أضعف الرابطة وعملية الاندماج[1].
- ولا ننسى كذلك الجانب الإعلامي حيث كان عام1959 هو عام الإشاعات ضد الوحدة وكانت صحافة وإذاعات الغرب المعادية تتحدث باستمرار عن ازدياد معارضة الشعب السوري للوحدة وأنه على وشك القيام بثورة شعبية[2].

كما شهدنا فقد اختلفت العوامل والأسباب التي أدت إلى الانقلاب ولا نستطيع أن نقول أن الانقلاب جاء لعوامل خارجية بحتة، فقد كانت داخلية بشكل أكبر وذلك أن مصر أعادت بناء الهيكل الاجتماعي والحكومي والاقتصادي لسوريا على النمط المصري دون مراعاة الأوضاع الخاصة للبلاد. ويعود ذلك للاختلاف الكبير بين طبيعة الشعب المصري وطبيعة الشعب السوري.

[1] محمود حسن صالح منسي : مرجع سابق، ص210.
[2] محمود رياض : مصدر سابق ، ص248.

المبحث الثاني: تنفيذ الانقلاب وتفكك الوحدة.

ونتيجة لهذه العوامل والأسباب بدا واضحا أن معظم الجماعات السياسية والاقتصادية والعسكرية على كافة المستويات قد انفصلت عمليا عن دولة الوحدة ولم يبقى إلا الضربة التي تنهي كل شيء. وبالفعل وجاءت على يد عبد الكريم النحلاوي (مدير مكتب المشير عامر) وجماعته يوم 28 سبتمبر 1961.[1]

في حين أعداء الوحدة في سوريا يقومون بحركتهم الانفصالية ويشكلون الحكومة الانفصالية برئاسة مأمون الكزبري (رئيس الوزراء والخارجية والدفاع)،[2] بدأ الشعب السوري بالتذمر وتعالت الأحداث الساخطة على الوحدة، فقرر عبد الناصر إرسال عبد الحكيم عامر إلى سوريا بصفته الرجل الثاني في الدولة الجديدة وقائد عام قواتها المسلحة (مكان عبد الحميد السراج) عسى أن تستقيم الأمور هناك[3].

بدأ بما يسمى مشكلة السراج تطفو إلى السطح فباستقالته تخلى أعوانه من رجال الأمن عن دفاعهم عن الوحدة وبالتالي إشتد عود القوى المناهضة لها و خلت سوريا من العناصر السياسية التي يمكنها دعم الوحدة[4]. وعندما وصل عبد الحكيم عامر إلى دمشق أواخر أوت 1961 تلقى تقارير مختلفة من كل الأجهزة و الأفراد تفيد بقرب وقوع انقلاب عسكري (كان عدد الضباط المصريين الذين يعملون بالجيش السوري قد بلغ 850 ضابطا جاءوا لسد العجز ويحلو محل الضباط السوريين الذين خرجوا من الجيش عقب وقوع عدة انقلابات متكررة) ولكن الدعايات وقوى الشحن المضادة صورت وجود هذا العدد الكبير على أنه احتلال مدبر[5].

وكثفت الاتصالات وتوالت اللقاءات والاجتماعات بين النحلاوي وجماعته خلال الثلاثة شهور الأخيرة من عمر الوحدة فبادروا إلى عقد اجتماع في 26 سبتمبر 1961 تقرر فيه الاستفادة من الوضع الراهن للإقليم السوري، على إثر استقالة السراج ووضع خطة تقرر تنفيذها ليل اليوم القادم، وكان التوقيت متفقا عليه بالنسبة لكل قوة من القوات المشاركة في العملية، كانت الخطة تنحصر في الزحف وبحركة خاطفة وسريعة باتجاه

[1] محمد عبد الكريم محافظة :مرجع سابق ،341.
[2] محمود غريب جودة: **موجز تاريخ العالم**، ط1، مكتبة القرآن للطبع والنشر، القاهرة، [د.ت]، ص61.
[3] رانيا الهاشم : مرجع سابق، ص158.
[4] محمود رياض : مصدر سابق، ص249.
[5] كمال حسن علي: مصدر سابق، ص155.

دمشق واحتلال المراكز الحساسة والمباني الحكومية، تحركت القوات إلى أن وصلت دمشق فانضمت إليها القوات العسكرية هناك. وبتنفيذ الخطة لم تجد هذه القوات أي مقاومة تذكر باستثناء حرس البادية التي كانت مهمتهم احتلال منزل المشير عامر التي واجهت مقاومة شديدة انتهت باستسلام رجال عامر –وقع عدد من القتلى– ولم يدخل أي من ضباط الحركة إلا بعد تسليمهم ضباط رهائن[1].

وتقدم النحلاوي وزملاؤه بمطالبهم للمشير عامر صباح يوم الانقلاب ولم يجد هذا الأخير مفرا من الموافقة عليها و اتصل بعبد الناصر وأطلعه على الموقف. [2] فقد كان عبد الناصر في القاهرة في قمة الغضب ولم يكن في صدد الموافقة على أي طلب، بل أصدر أمرا للجيش بالزحف إلى دمشق وقمع العصات –وكان قراره هذا لعدم إدراكه حجم الأزمة في سوريا– ولم يلب أحد أمره بالزحف في سوريا بل أعلنت وحدات عسكرية دعمها للحركة، وقد أمر قواته في مصر بالنزول إلى سوريا فما أن أنزلت أول دفعة من الحملة المصرية –قوامها120 جنديا– حتى وجدت نفسها مطوقة من أفراد الجيش السوري فأدرك عبد الناصر حجم الكارثة وأمر القوة المنقولة بحرا بالعودة إلى مصر وأعلن أنه لن يستعمل القوة لحماية الوحدة مع سوريا [3].

لم يرضى بمطالب الانقلابين اعتبرها تحررية، ففي البداية لم يكن الانقلابيين يبحثون عن الانفصال بل كانوا يريدون إجراء تغييرات وإصلاحات لصالح سوريا لذلك أعدت قائمة من المطالب وبعد المفاوضات رفض عبد الناصر لهذا الوضع فقرروا الانفصال. وهو ما تم بالفعل وقد أيد صلاح البيطار وأكرم الحوراني الانفصال وكانا من بين السياسين السوريين الموقعين على الوثيقة الانفصالية في 2أكتوبر 1961.[4]

أما بالنسبة للجماهير السورية فإنها كانت منقسمة على نفسها بين مؤيد للانفصال ومعارض بل أن بعض القوات السورية في حلب دخلت في مقاومة ضد القوات الانفصالية .. وقامت في حلب ودير الزور وغيرها مظاهرات شعبية كبيرة تنادي بشعارات الوحدة

[1] محمد عبد الكريم محافظة: مرجع سابق، ص342.
[2] محمود رياض: مصدر سابق، ص250.
[3] كمال ديب: مرجع سابق ،ص 221.
[4] صبحي منذر ياغي، **"عبد الناصر يمنع سفك الدم العربي بيد عربية فوق اللاذقية"**، مجلة الأفكار، بيروت، 21-02-2014، ص 5.

وتدين الانفصال[1] . وتحدثت الصحف المعادية عن هذه المظاهرات بأنها مدبرة من طرف السلطة الحاكمة (المؤيدة للوحدة)[2].

وتم القبض على عامر وترحيله إلى مصر ولم يقتصر الترحيل على ضباط الجيش بل امتد إلى ترحيل المعلمين والخبراء كافة وذلك بحرا عن طريق ميناء اللاذقية[3]. وهكذا فصلت سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة وتأسست الجمهورية السورية بنظامها الغير مستقر وأبقى عبد الناصر على تسمية الجمهورية العربية المتحدة. وقبلت مصر بالأمر الواقع ووافقت على استعادة سوريا لعضويتها في الجامعة العربية والأمم المتحدة كدولة مستقلة.[4]

رد الرئيس عبد الناصر على التحدي مصرحا بأن الشعب السوري لم يهزمه بل "الرجعية" وأنه أخطأ في التعامل معها، وأعد "الميثاق القومي" الذي يقضي بإنشاء الاشتراكية في مصر، مساعدة الحركات التقدمية والوحدوية في البلاد العربية الأخرى فأثار بذلك الاضطراب في سوريا ودعم بالسلاح ثورة اليمن..[5]

فتصدعت صفوف حزب البعث منذ الانفصال وتوالى على الحكم حكومتان انفصاليتان ثم قامت حكومة برئاسة معروف الدواليبي22 جانفي 1962، ثم حصل انقلاب عسكري وأطاح برئيس الجمهورية وبالمجلس التأسيسي[6]. وما أن حل صيف 1962 حتى كان حزب البعث في سوريا على أتم الاستعداد لمجابهة مقتضيات العمل النضالي وللعمل بروح الوحدة التي عادت إلى داخل صفوفه على تنفيذ مقررات المؤتمر القومي الخامس وعلى محاربة الانفصال لتحقيق تجربة وحدوية جديدة... إلا أن العقلية الانفصالية تدعمت في سوريا فقامت بشن حملة من الاعتقالات لمطالبي الوحدة [7].

هكذا توالت الانقلابات والوزارات في سوريا ونجحت القوى المضادة للوحدة العربية وللمشاريع القومية في الإطاحة بتجربة الوحدة المصرية السورية. ومن الصعب القول بأن

[1] كمال حسن علي: مصدر سابق ،ص156.
[2] محمود رياض: مصدر سابق ،ص249.
[3] رانيا الهاشم: مرجع سابق،ص159.
[4] ممدوح محمود منصور: مرجع سابق، ص155.
[5] مجموعة مؤلفين: **تاريخ عصرنا**، [د-ط]، تعريب: نور الدين حاطوم، دار الفكر، الكويت، ص473.
[6] زاهية قدورة: مصدر سابق، ص269.
[7] سمير عبده: مرجع سابق، ص150.

انهيار الوحدة المصرية السورية جاء لأسباب خارجية أو بسبب تآمر القوى العربية، لقد كان بشكل أكبر ثمرة تفجر التناقضات الداخلية.

المبحث الثالث: تقييم الوحدة.

تعتبر تجربة الوحدة المصرية السورية الأولى في تاريخ العرب الحديث التي عاشت أفضل بكثير من المشاريع التي تبعتها، فقد قامت في ظرف صعود بارز للحركة الشعبية العربية وانحسار حقيقي في درجة النفوذ الغربي[1]، ومن خلال دراستنا لتجربة الوحدة المصرية السورية في مختلف جوانبها وجدنا أنه قد تولد عنها جملة من الآثار الإيجابية والسلبية، كما أنها اشتملت على مجموعة من الأخطاء التي كان بالإمكان تداركها من أجل استمرار الوحدة بين البلدين.

إيجابيات الوحدة:

- التفاعل القومي بين البلدين وفر للفكرة العربية دون شك قفزة جديدة هامة، إذ زاد في وعي المصريين لها، كما أطلع أبناء سورية على أبعادها ومسؤوليتها الأوسع، وعلى انعكاساتها العربية والدولية العريضة، كما عرف القطرين على عوائقها وعقباتها والشروط السليمة لتنميتها وتطويرها.
- كان قيام الجمهورية العربية المتحدة منشطا للحركات العربية التحررية في كل مكان من البلاد العربية فقد أوحى للعرب أنه أصبح لهم حام قومي يمكن الركون إليه والاعتماد عليه...فإن الأقطار العربية اندفعت تناضل عن حريتها استنادا إلى دعم الجمهورية العربية ومساعدتها ورعايتها.
- اعتبر العالم الأمة العربية كيانا موجودا يجب أخذه بعين الاعتبار، وذلك من خلال ما قامت به الجمهورية من خطوات سياسية، التي سارت عليها في الأندية والمحافل الدولية وحيادها بين الشرق والغرب[2].
- تبادل الخبراء والموظفين، أدى في كثير من الأحيان إلى توحيد النظرة في الأمور القومية والفكرية فضلا عن الأمور التنظيمية والإدارية على الرغم مما صاحبه أحيانا من قلق واضطراب وردود فعل سلبية[3].

[1] برهان غليوم: **"معوقات العمل الوحدوي العربي وسبل تجاوزها"**، مجلة المستقبل العربي، ع: 367، مركز دراسات الوحدة العربية ،لبنان،2009،ص123.

[2] جلال السيد: مصدر سابق، ص425.

[3] عبد الله عبد الدائم: القومية العربية والقطاع العالمي الجديد، ط1، دار الأدب، بيروت، 1994، ص 126.

- لقاء بين التجربة الناصرية وبين الإيديولوجية البعثية رغم ما صاحبه من أزمات ونكسات، إلا أنه زود الحركتين بأبعاد فكرية إيديولوجية متقاربة، تجلت خاصة في "الميثاق" فيما بعد.
- أدى توافر الأعداد الكبيرة من الاختصاصيين في مصر في شتى المجالات إلى تفاعل بين هؤلاء وبين الاختصاصيين في القطر السوري، أغنى هؤلاء بتجارب علمية وتقنية وثقافية أوسع[1].
- كما شهد الإقليم السوري لأول مرة ثورة كهربائية حقيقية في عهد الوحدة وقد أنيرت جزيرة أرواد بالكهرباء لأول مرة.
- ولا شك أن أكبر ما قدمته الوحدة تضييق الخناق على إسرائيل وذلك من خلال منع سفن وبضائع إسرائيل ولو كانت في سفن غيرها من المرور عبر القناة[2].

سلبيات الوحدة:

- الآثار السلبية تكاد تجتمع كلها أو أغلبها في شيء واحد هو عدم تحقق الآثار الإيجابية على الوجه الأكمل ووفقا لما يتمناه العرب،وعلى كل فإن قيام الجمهورية قد لقي معارضة من الحكام العرب لما تصوروه من أن مراكزهم وعروشهم سوف تتهاوى عن قريب فلجأوا إلى وضع السدود بين أقطارهم وبين الجمهورية العربية وكذلك اتبعوا الدعاية، بأن هذه الوحدة ليست وحدة عربية وإنما هي وحدة توسعية أوشخصية، ولاشك أن توجيه الدولة له أثر في نفوس الشعب والإذاعات والصحف.
- وكان لفشل بعض الخطط التي وضعتها الجمهورية العربية في بعض الأقطار العربية أثر سلبي في نفوس العرب، فالمحاولة التي قامت في الأردن لم يكتب لها النجاح وكذلك الثورة في لبنان. سواء تلك الحركات من صنع الجمهورية العربية وتصميمها أم لم تكن فإن قناعة الجماهير العربية كانت بالغة حد اليقين بأنها من صنع الجمهورية، فالجمهورية العربية إذن للخطأ والفشل في مسعاها[3].

[1] عبد الله عبد الدائم: مرجع سابق، ص 126.
[2] جلال السيد: مصدر سابق، ص 225.
[3] نفسه، ص 226.

- وقد شكت الوحدة المصرية السورية عند إنفاذها من التخبط في موضوع التنظيم السياسي اللازم للدولة الجديدة وخير مثال على ذلك فشلها في تجربة "الإتحاد القومي" وتجربة "الإتحاد الاشتراكي".
- لم يعط نظام الحكم أيام الوحدة الأولوية اللازمة لتوضيح الفكرة العربية ورسم إطارها النظري ثم بثها بين الجماهير العربية.[1]
- عدم وجود اتصال جغرافي بين قطري الوحدة جعل سيطرة الحكومة المركزية محدودة ووجود كان شديد العداء بينهم (إسرائيل)

أخطاء الوحدة :

- اعتمد في التنظيم والحكم على تعميم تجربة الحكم الفردي بتقاليده و أساليبه السائدة في الإقليم الجنوبي، على الإقليم الشمالي الذي أعطى طابع التسلط الفردي والإقليمي.
- حكم الوحدة بالغ في اعتماده على أجهزة المخابرات،وأساليب الضغط والمراقبة كما ركز على أساليب الدعاية الضخمة لتكون بديلا في دعم الحكم عن المنظمات الشعبية والثقافية.
- أما الوزارة المركزية فلم تكن لها مسؤوليات حقيقية، وكان وجودها بقصد الإيحاء بمظاهر قومية الحكم، وبمظاهر القيادة الجماعية... كذلك بالنسبة لمجموعة من الهياكل والمؤسسات[2].
- انعدام حركة التنظيم الشعبي والنقابي التي فرضت على الشعب العربي في الجمهورية العربية.
- تهميش الشعب وعدم الإيمان بدوره في قيادة منظمات الطليعة في النضال الثوري من أجل التحرر القومي والاقتصادي والسياسي، واقتصارها على الدعاية لخلق الإثارة الشعبية والتوتر السياسي[3].
- ومن بين الأخطاء أيضا إعادة بناء الهيكل الاجتماعي والحكومي في سوريا على النمط المصري دون مراعاة الأوضاع الخاصة في البلاد[4].

[1] قاسم سلام: مصدر سابق، ص 169.
[2] سمير عبده: مرجع سابق، ص 92.
[3] قاسم سلام: مصدر سابق، ص 169.
[4] رانيا الهاشم: مرجع سابق، ص 156.

- اعتماد عبد الناصر على أشخاص في الحكم فقط لأنهم أهل للثقة لاعلى أساس الخبرة وهذا ما أضعف جهاز الحكم.
- فراغها من التنظيم السياسي العقائدي الشعبي وذلك من خلال تهميش الأحزاب التي كانت ذات فعالية ومتعددة في سوريا قبل الوحدة، وحاول عبد الناصر تهميش وحل الأحزاب على غرار مصر.

كان من المحتمل أن يكتب للوحدة النجاح لو أنها تداركت الأخطاء التي نجمت عنها ومشت بما تقتضيه الوحدة، لاسيما أن تحليلنا لها يبين لنا أنها لم تفشل بسبب عوامل من صلب فكرة الوحدة بل فشلت لأنها ابتعدت عن العمل انطلاقا من مستلزمات الوحدة.

ومن جانب آخر كان يمكن للوحدة أن تغير الظروف بشكل كبير فيما لو تحمل السوريين أعباءها لفترة من الزمن، ودعمتها الظروف السياسية آنذاك حتى تستقر الموازين بين جناحي الوحدة، وكذا لو أنها اعتمدت على الحكم المشترك بين الإقليمين ولم تقتصر على الحكم الفردي لكانت الآن بمثابة القدوة للعرب.

وعلى الرغم من عدم نجاح الوحدة بالبقاء لفترة طويلة يختلف الكثير من الباحثين والنقاد حول تقييم تلك المرحلة من التاريخ العربي، وتتباين الآراء بشدة بين من يصفها بالنجاح ومن يصفها بالفشل ولكل منطقه وحججه.

– يحاجج الوحدويون بالمنجزات الاقتصادية التي تم إنجازها آنذاك، خاصة حركة التأميمات الكبيرة إضافة إلى حماية سوريا من تهديدات الأحلاف التي كانت تتربص بها والتي كانت السبب الأساسي وراء قيام الوحدة.

– يقول الفريق الآخر أن قرار عبد الناصر بإلغاء كافة الأحزاب السياسية أدى إلى جمود في الحركة السياسية السورية، كما أن حركة التأميمات طالت بعضها من أفراد الطبقة الوسطى الذين كافحوا طوال سنين لبناء ثرواتهم الصغيرة الشخصية، لكن تم هضم الكثير من حقوقهم أثناء حركة التأميم الواسعة آنذاك ويعد حزب البعث الاشتراكي أحد أهم أسباب زوال الوحدة.

وكذا ظاهرة النظرة الأحادية التي تبناها عبد الناصر في قيادة الجمهورية المتحدة، وإلغاء كل مظاهر المعارضة حتى في سوريا.

وأخطر ما يمكن أن نستخلصه من هذه التجربة أن نظن بأنها البداية و النهاية لتجربة الوحدة العربية، لا سيما و أن المجتمع العربي تتوفر فيه جميع الشروط التي تأهله على القيام بهذه الخطوة.

خاتمة

تعتبر الوحدة التي تمت بين سوريا ومصر عام 1958 من أهم تجارب العرب في العصر الحديث، من حيث تأكيد وجود العمل العربي وفاعلية النضال الوحدوي، وقدرة التوجه القومي لدى جماهير الأمة العربية على ترجمة الشعارات إلى وقائع وأحداث حقيقية، وقد جاءت الوحدة نتيجة عوامل عدة في واقع الحياة الداخلية لسوريا ومصر متفاعلة ومنفعلة مع وضع الأحداث الخارجية .

و من خلال دراستنا للوحدة المصرية_ السورية 1958_1961 توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات نذكر منها :

اتسمت العلاقات المصرية السورية على طول تاريخها بأنها علاقات متميزة نجد جذورها في التاريخ المشترك، في النضال من أجل الاستقلال ومواجهة أطماع الدول المستعمرة، ولذلك فلم تأت تجربة الوحدة عام 1958 من فراغ، ولم يكن قيام الجمهورية العربية المتحدة إلا حلقة في سلسلة طويلة ومتصلة تشكل رباطا تاريخيا قدريا حتميا يربط بين مصر وسوريا ويصنع ملامح وتفاعلات العلاقات بين البلدين.

أن الوحدة جاءت تتويجا للتفاعلات التي تواصلت بين سوريا ومصر منذ أن التقى قرارهما في إطار الجو الدولي الضاغط آنذاك، بدءا من حلف بغداد 1955 وقيامه بالمؤامرات والدسائس، وكذا العدوان الثلاثي على مصر 1956، وصولا إلى الحشود التركية على الحدود السورية 1957، وفي غضون ذلك وقفت الدولتان في مواجهة المخططات الأجنبية والصهيونية في المنطقة.

و لعل المسؤول عن قيام مشروع العملية الوحدوية هذه كان حزب البعث العربي الاشتراكي الذي قاد المشاعر الوحدوية ووجهها وبلورها في تيار قومي جارف في الساحة السورية من خلال التفاف الجماهير حول شعاراته وقيادته، في الوقت الذي تردد فيه عبد الناصر بقبول فكرة الوحدة آنذاك نتيجة للمشاكل السياسية السورية والخلافات الحادة بين الأحزاب إضافة إلى تدخل الجيش في الحياة السياسية، وكان يفضل التريث حتى يتمكن حزب البعث من السيطرة على الأوضاع داخل سوريا، إلا أن إصرار الجانب السوري على الوحدة عجل ذلك.

و قد حققت الوحدة المصرية_ السورية جملة من الأهداف منها:

- الحفاظ على سوريا من الوقوع في يد الغرب.

- إسقاط حلف بغداد الاستعماري .
- ضرب التسلل الشيوعي بالمنطقة.
- كشف العناصر الرجعية العربية وكل القوى المعادية للوحدة.

وإذا كان السؤال كيف فشلت التجربة الوحدوية وهي تملك القاعدة الشعبية الواسعة والقيادة الوطنية، فهذا يحتاج إلى شرح وتفصيل يتعلق بآليات قيام الوحدة، وأسلوب إقامتها، وعدم التمرحل في تحقيقها، والحاجة للتنظيم السياسي القوي الذي يشكل الحامل والحارس لها، ومساحة الحرية التي كان يمكن أن تتحرك في فضائها القوى السياسية المتواجدة على الساحتين السورية والمصرية، والأخذ بعين الاعتبار طبيعة القوى الفاعلة على المستوى الاقتصادي في البلدين، واصطدام مصالحها بقرارات التأميم والإصلاح الزراعي.

إن فشل التجربة الوحدوية المصرية_ السورية إرتبط بشكل كبير أيضا بالعوامل الخارجية، وليس فقط بالعوامل الداخلية، فقد ناصبتها العداء وإستهدفتها القوى الإستعمارية وما تمثله من نفوذ على المستوى الداخلي، وكذلك العدو الصهيوني، والدول الرجعية، مما جعل الجمهورية العربية المتحدة تخوض معارك شرسة على أكثر من جبهة، فتقاطعت نقاط ضعف الداخل مع نقاط قوة الخارج، مما ساهم في التعجيل بسقوطها كتجربة وليس كفكرة سليمة.

و في الختام نثبت جملة من النتائج خرجت بها الدراسة أهمها :

- إذا كان قيام الوحدة بمبادرة سورية وبضغط سوري فإن جمال عبد الناصر هو الذي حدد الشكل الدستوري للوحدة كوحدة اندماجية تتبنى النظام السياسي الذي كان معمولا به في مصر.
- لقد أثبتت قيام الوحدة المصرية _السورية أن طريق الوحدة صعب وشاق، وأن هناك الكثير من القوى التي تتصدى لمثل هذا الهدف منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي، وهذه القوى تتصدى لكل وحدة في أي مكان في العالم.
- لقد أثبتت قيام الوحدة المصرية_ السورية إمكانية تحقيق الوحدة كهدف قومي وإمكانية تجاوز العقبات، فأصبح ينظر إليها كتجربة تعتبر الأساس لكل مشروع وحدوي قادم.

- يمثل الانفصال منعطفا سلبيا خطيرا في تاريخ الأمة العربية، وإحباطا للنضال الوحدوي وتكريسا للتجزئة، ووجه ضربة قوية لفكرة الوحدة العربية.
- حال غياب الديمقراطية والحريات والحكم الفردي دون تصحيح الأخطاء التي حدثت في مسيرة دولة الوحدة، مما أدى إلى إضعاف الوحدة في نفوس كثير من الناس قبل أن تأتي الحركة الإنفصالية.
- كشفت تجربة الوحدة المصرية_السورية كل أخطاء الوحدة لتحاشيها في أي وحدة قادمة.
- لقد أثبتت تجربة الوحدة أن قرار الوحدة في الإطار العربي، وعلى أي مستوى يشكل في الوقت نفسه قرارا بالحرب ضد الاستعمار والصهيونية والقوى المحافظة في المنطقة.
- أيقظت تجربة الوحدة المصرية _ السورية مشاعر ضد الأنظمة المحافظة في العالم العربي وأسقطت بعضها كما حدث في 14 جويلية بالعراق (إسقاط النظام الملكي وقيام الجمهورية العراقية).

الملاحق

الملحق رقم (1)

توقيع ميثاق الوحدة المصرية السورية 1 فيفري 1958.[1]

[1] محمد علي الحايك أبو تمام، **"شهر الوحدة العربية وتجسيد الحلم العربي"**، منتديات الفكر القومي العربي، دمشق 2007-02-10.

الملحق رقم (2)

الرئيس السوري شكري القوتلي والمصري جمال عبد الناصر يوقعان معاهدة الوحدة بين سوريا ومصر في 22 فيفري 1958. [1]

[1] محمد علي الحايك أبو تمام، مرجع سابق.

الملحق (03)

جمال عبد الناصر

ولد بالإسكندرية من أسرة تنتمي إلى بلدة بني مر بأسيوط، نشأ و تعلم بالإسكندرية و بالقاهرة ، إلتحق بالكلية الحربية عام 1938،عمل بالعلمين وبالسودان ثم عين مدرسا بالكلية الحربية و إلتحق بكلية الأركان و عين مدرسا بها ،شارك في حرب فلسطين سنة 1948،و نتيجة لسوء الأوضاع الداخلية بمصر نظم جماعة (الضباط الأحرار) الذين قاموا في 23جويلية 1952بالثورة ،وفي عام 1953تقلد منصب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ،وفي عام 1954عين رئيسا للوزارة _كما أصدر كتاب فلسفة الثورة _ شارك في مؤتمر باندونغ 1955، كما كان له دور بارز في دعم مبدأ عدم الإنحياز ، رفض سياسة الأحلاف ، وقع عام 1954 مع الإنجليز على معاهدة جلاء القوات البريطانية من قاعدة القناة ، وفي 26 جويلية 1956أمم قناة السويس ، واجه العدوان الثلاثي ودعا إلى مقاومة الغزو .

في فيفري 1958 انتخب رئيسا للجمهورية العربية المتحدة ، و في 17أفريل 1963 وقع ميثاق الوحدة بين العراق و سوريا و مصر .

ساند الثورة الجزائرية و دعم ثورة لبنان و اليمن، وشارك بشكل بارز في العديد من المؤتمرات أهمها دورة هيئة الأمم المتحدة (15) سنة 1960، قدم إستقالته في جوان1967 إثر هزيمة عسكرية لمصر ، توفي فجأة في سبتمبر 1970بعد إنتهاء مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في القاهرة خلال أحداث سبتمبر في عمان [1]

[1] مجلة إفريقيا قارتنا ، ع 6، جوان 2013 ، ص ص 1-4 .

الملحق (04)

شكري القوتلي

سياسي عربي سوري، و رئيس جمهورية سابق، ولد بدمشق سنة 1891 أتم فيها دراسته الإبتدائية والإعدادية، ثم إنتقل إلى إستنبول و إلتحق بالكلية الشاهانية وتخرج منها يحمل الليسانس في العلوم السياسية سنة 1913، كان عضو في العربية الفتاة ، أعتقل في الحرب العالمية الأولى مع المناضلين العرب، بعد إحتلال سوريا نزح إلى مصر و أوربا ، ثم عاد إلى الشام سنة 1925 للإشتراك في الثورة السورية ، زار العراق و شارك في بعض المشاريع الإقتصادية، شارك في المؤتمر العربي القومي بالقدس في ديسمبر 1931 ووقع على الميثاق التاريخي، انتخب نائبا عن دمشق في دورة1936 ، ثم تولى بعدها في أول حكومة وطنية وزارتي المالية و الدفاع ، كما انتخب نائب الرئيس مجلس النواب ، وبنشوب الحرب العالمية الثانية عطل الفرنسيون الدستور السوري وبعودة الحياة الدستورية إلى البلاد أصبح رئيسا للجمهورية في17 أوت1943 وفي رئاسته هذه تم جلاء الفرنسيين عن سوريا ، أعيد إنتخابه رئيسا للجمهورية بعد تعديل الدستور، فأطاحه عام 1949 إنقلاب حسني الزعيم فلجأ إلى مصر وأقام بالإسكندرية ، ثم أعيد إنتخابه مرة ثالثة عام 1956 و تنازل عن منصبه لصالح الوحدة بين مصر وسوريا وانتخب الرئيس عبد الناصر رئيسا لها، و قد أطلق على القوتلي نتيجة لذلك لقب المواطن العربي الأول، توفي في بيروت في 30 جوان 1967 له مجموعة خطب و مذكرات لم تنشر . [1]

[1] مير بصري : **أعلام الوطنية و القومية العربية** ، ط1 ، دار الحكمة ، لندن ، 1999، ص ص 207_208.

قائمة المصادر والمراجع

أولا-المصادر:

أ/ باللغة العربية:

1-إمام، عبد الله: **الناصرية**،[د.ط]، الوطن العربي، مصر، [د.ت] .

2-البراوي، راشد: **اقتصاديات العالم العربي من الخليج إلى المحيط**، [د.ط]، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ،1978.

3-بسيوني، صلاح: **مصر وأزمة السويس**، [د.ط]، دار المعارف، مصر،1970.

4-تشايلدرز، أرسكين: **الطريق إلى السويس**، تعريب: خيري حماد، [د.ط] ، دار القومية، القاهرة ،1962.

5-الجمالي، محمد فاضل: **صفحات من الكفاح العربي في سبيل التحرير والتوحيد والتجديد**، [د.ط]، الدار التونسية للنشر، تونس،1980.

6-حمروش، أحمد: **ثورة 23 يوليو**،[د.ط]، ج1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر،1992.

7-الدوري، عبد العزيز وآخرون: **الوحدة العربية تجاربها و توقعاتها**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان، 1989.

8-الديب، فتحي:**عبد الناصرو ثورة الجزائر**، ط1، دارالمستقبل العربي، مصر،1984.

9-رضوان، فتحي:**72شهرا مع عبدالناصر**، ط2، دار الحرية ، القاهرة ،1967.

10-رياض، محمود: **مذكراته**، ط1، ج2 ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ،1986.

11-الزعبي، محمد عبد المولى: **الإنهيار الكبير-أسباب قيام وسقوط وحدة مصر وسوريا-** ، [د.ط] ، دار المسيرة ، بيروت ، 1976 .

12-سالم، لطيفة محمد: **أزمة السويس1954-1957**، ط1، مكتبة مدبولى، القاهرة ، [د.ت].

13-السباعي، بدر الدين: **المرحلة الإنتقاليةعهد الوحدة** ،[د.ط]، دار خلدون للطباعة والنشر، بيروت ، 1975.

14-سويدان، ناصر الدين: **يوميات ووثائق الوحدة المصرية السورية 1958-1961**، تقديم: فهمية شرف الدين، مج3، 1 سبتمبر-31 ديسمبر 1958.

15-السيد، جلال: **حقيقة الأمة العربية وعوامل حفظها وتمزيقها**، [د.ط]، دار اليقظة العربية، بيروت ،1973.

16-صفوت، محمد مصطفى: **إنجلترا وقناة السويس**، [د.ط]، المكتبة التجارية الكبرى، الإسكندرية، 1956.

17-الصياد، محمد محمود وآخرون:**المجتمع العربي و القضية الفلسطينية**، تقديم: حسن الساعاتي، [د.ط]، دار النهضة العربية، بيروت، 1977.

18-بن عبود، أمحمد: **مكتب المغرب العربي في القاهرة دراسات ووثائق**، [د.ط] ، مطابع منشورات عكاظ ، الرباط ،1992.

19-العدول، جاسم محمد حسن وآخرون: **تاريخ الوطن العربي المعاصر**، [د.ط]، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1986.

20-فلحوط، صابر: **نحو الوحدة العربية**، [د.ط]، منشورات إتحاد الكتب العربية، دمشق، 1979.

21-قاسم، سلام: **البعث والوطن العربي**، [د.ط]، منشورات العالم العربي، باريس، 1980.

22-قدورة، زاهية: **تاريخ العرب الحديث**، [د.ط]، دار النهضة العربية، بيروت، 1967.

23-كمال، حسن علي: **مشاوير العمر أسرار و خفايا 70 عاما من عمر مصر في الحرب و المخابرات والسياسة**، ط1، دار الشروق، مصر، 1994 .

24-نصر، صلاح:**عبد الناصر و تجربة الوحدة**، [د.ط] ،دار الوطن العربي، بيروت، 1976 .

25-هويدي، أمين: **البروسترويكا وحرب الخليج الأولى**، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1968.

26-هويدي، أمين: **حروب عبد الناصر**، ط2، دار الطليعة، بيروت، 1979 .

27-هيكل، محمد حسنين: **ماذا جرى في سوريا**، ط1، دار القومية، القاهرة ،1962 .

ب/ باللغة الأجنبية:

1-Rabinovith, Itamar : Syria Under The Bàth 1963-1962, 1972 .
2-Seal, Patrick: The Struggle For Syria, Oxford University Press, London, 1965.

ثانيا: المراجع:

أ/ الكتب:

1- أحمد، نبيل عبد الحميد: **اليهود في مصر بين قيام إسرائيل والعدوان الثلاثي 1948-1956**، [د.ط]، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، مصر، 1991.

2- أمين، سمير: **الأمة العربية** ، [د.ط] ، موثم للنشر، الجزائر، 1990.

3-بصري، مير: **أعلام الوطنية و القومية العربية**، ط1، دار الحكمة، لندن،1999.

4-بوقارة، حسين: **إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي**، [د.ط] ، دار هومة، الجزائر،2010.

5-تشنر، فرانتس وآخرون: **تاريخ العالم العربي**، [د.ط]، دار صادر، بيروت، 1975.

6-جودة، محمد غريب: **موجز تاريخ العالم**، ط1، مكتبة القرآن للنشر، القاهرة، [د.ت].

7-حداد، غسان محمد رشاد: **من تاريخ سورية المعاصر**، ط1، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، عمان، 2001.

8-عبد الدائم، عبد الله: **القومية العربية والقطاع العالمي الجديد**، ط1، دار الأدب، بيروت، 1994.

9-ديب، كمال: **تاريخ سورية المعاصر**، ط1، دار النهار، بيروت، 2011.

10-رومال، جاك وماري لوروا: **جمال عبد الناصر من حصار الفالوجة حتى الإستقالة المستحيلة**، ترجمة : ريمون شاطي، ط5 ، دار الأدب، بيروت، 1989.

11-الزيدي، مفيد: **موسوعة التاريخ العربي المعاصر و الحديث**، [د.ط]، دار أسامة، الأردن ، 2004 .

12-السروجي، محمد محمود: **دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر**، [د.ط]، كلية الآداب جامعة الإسكندرية، مصر، 1998.

13-الشكري، علي يوسف: **المنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصة**، ط2، إيتراك للنشر و التوزيع ، مصر ، 2004 .

14-الشيخ، رأفت: **العرب في التاريخ المعاصر**، [د.ط]، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 2004.

15-شيشكلي، محسن: **دراسات في المجتمع العربي**، [د.ط]، ج2 ، مديرية الكتب للمطبوعات الجامعية ، حلب ، [د.ت] .

16-ضاهر، تركي: **أشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصر إلى جمال عبد الناصر**، ط2، دار الحسام ، لبنان، 1992 .

17-عبده، سمير: **حدث ذات مرة في سورية**، ط1، دار علاء الدين، دمشق،1998 .

18-عصمت، محمد حسن: **دراسات في العلاقات الدولية الحديثة**، [د.ط]، دار المعرفة الجامعية ،مصر ،2003 .

19-العقاد، صالح: **المشرق العربي المعاصر**، [د.ط]، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1992-1993 .

20-القوزي، محمد علي: **دراسات في تاريخ العرب المعاصر**، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1999 .

21-الكيالي، عبد الوهاب: **موسوعة السياسة**، ط1، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1973.

22-الكيالي، عبد الوهاب: **موسوعة السياسة**، [د.ط]، ج4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، [د.ت] .

23-مالكي، أمحمد: **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1994.

24-مجموعة مؤلفين: **تاريخ مصرنا**، تعريب: نور الدين حاطوم، [د.ط]، دار الفكر، [د.م]، [د.ت] .

25-محافظة، محمد عبد الكريم: **التاريخ السياسي والاقتصادي لدولة الوحدة المصرية السورية 1958-1961**، ط1، دار الجرير للنشر والتوزيع، الأردن ،2008 .

26-محمد، محسن: **أوراق سقطت من التاريخ** ، [د.ط]، دار الشروق، القاهرة ،1992

27-مصطفى، أمحمد عبدالرحيم: **الولايات المتحدة و المشرق العربي**، [د.ط] ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت، 1978 .

28-منسي، محمود صالح: **تاريخ الشرق العربي المعاصر**، [د.ط]، مكتبات خوازم العلمية ، [د.ب]، 1990 .

29-منصور، ممدوح محمود: **الصراع الأمريكي-السوفياتي في الشرق الأوسط**، [د.ط]، مكتبة مدبولى، القاهرة، [د.ت] .

30-نبيه بيومي، عبد الله: **تطور فكرة القومية العربية في مصر** ، [د.ط] ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ،1970 .

31-الهاشم، رانيا: **قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم-مصر**، [د.ط]، ج 17-18، Edito creps international، الإسكندرية ، 1998-1999 .

32-ياسين، نمير طه: **تاريخ العرب الحديث و المعاصر**، [د.ط]، دار الفكر، عمان، 2010.

ب/ الدوريات المصدرية :

1-جريدة الأهرام الاقتصادي، ع: سبتمبر- أكتوبر 1957 .

ج / المقالات:

1- أبو تمام، محمد علي الحايك، "**شهر الوحدة العربية وتجسيد الحلم العربي**"، منتديات الفكر القومي العربي، دمشق 10-02-2007.

2- عبد الدائم، عبد الله، "**تجربة الوحدة المصرية السورية 1958-1961**"، شؤون عربية، ع: 43، سبتمبر 1980.

3- سنو، عبد الرؤوف، "**الوحدة المصرية-السورية 1958-1961 لماذا لم تصحح تلك المحاولة الواحدة؟**"، نوافذ المستقبل، بيروت، 25-09-2004.

4- الشمري، ماهر عبد الجبار، "**إشكالية الوحدة المصرية السورية-الحلقة الثانية**"، مجلة الوعي العربي.

5- الصباح، سعيد، "**وحدة 58: الأسباب السورية**"، جريدة النهار، لبنان، أفريل 2008.

6- عبد العظيم، سليمان، **جامعتنا العربية هل يمكن إصلاح ما أفسده العرب**، مجلة العربي، ع: 436، الكويت، 1995 .

7- غليون، برهان،" **معوقات العمل الوحدوي العربي وسبل تجاوزها**" ، مجلة المستقبل العربي، ع: 367 ، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2009 .
8- مجلة إفريقيا قارتنا، ع: 6، جوان 2013 .
9- ياغي، صبحي منذر،"**عبد الناصر يمنع سفك الدم العربي بيد عربية فوق اللاذقية**"، مجلة الأفكار، بيروت ، 21-02-2011 .

د / الرسائل الجامعية :

1-طيباوي، الربح صفية: **الوحدة بين مصر وسوريا 1958-1961 وأسباب إنتكاسها**، مذكرة السنة الأولى ماجستير،إشراف: جمال قنان، جامعة الجزائر، بوزريعة، 1990.

قائمة الفهارس

فهرس الأعلام

أ	ص
أحمد حسن البكر 16	صبري العسلي 41
أحمد بن علي 7	صلاح الدين البيطار 22، 34، 35، 39
أديب الشيشكلي 22، 23	**ع**
أكرم الحوراني 22، 41، 51	عبد الكريم النحلاوي 55، 58
الإمام البدر 49	عبد الحكيم عامر 41، 42، 44، 55، 58، 59، 60
أنطوني إيدن 6	
ج	عبد الحميد السراج 49، 58
جمال عبد الناصر 12، 19، 20، 21، 27، 29، 31، 32، 34، 35، 37، 38، 39، 41، 48، 49، 51، 55، 58، 59، 60، 65	عبد الرحمان عزام 6، 8
	عبد اللطيف البغدادي 41
	عدنان الأتاسي 23
ح	عدنان مندريس 51
حافظ الأسد 16	**م**
حسني الزعيم 22	مأمون الكزبري 58
خ	محمد أنور السادات 16
خالد بكداش 23	محمد فاضل 7
خالد العظم 24	محمد بن عبد الكريم الخطابي 8
خروتشوف 21	محمود رياض 29
ر	مصطفى النحاس 6
رشدي الكيخيا 23	**ن**
س	نعمان جلال 7
سامي الحناوي 22	نوري السعيد 24
ش	
شكري القوتلي 22، 29، 31، 34، 35، 37، 38	

فهرس الأماكن

أ	س
الإتحاد السوفياتي 24، 25، 51	سوريا 6، 12، 13، 14، 16، 18، 22، 23، 24، 25، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 34، 35، 37، 38، 39، 40، 41، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 51، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59، 60، 62، 63، 65
الأردن 6، 11، 23، 25، 56، 63	
إسرائيل 20، 21، 24، 29، 50، 53، 63، 64	
أنقرة 53	
إيران 20	
ب	السعودية 6، 49، 56
باندونغ 28	**ش**
باكستان 20	الشرق الأوسط 19، 23، 25، 27، 30
بريطانيا 19، 20، 21، 23	**ع**
بغداد 11، 16، 23، 34، 49، 53	العراق6، 11، 12، 13، 16، 19، 20، 24، 25، 29، 56
ت	
تركيا 19، 20، 24، 25، 29، 51	**غ**
تشكوسلوفاكيا 20	الغرب 19، 20، 23، 50، 62
تونس 8، 50	**ف**
ج	فرنسا 20، 21
الجزائر 9، 10، 21، 50	فلسطين 6
جزيرة سيناء 21	**ق**
ح	قناة السويس 19
حلب 59	**ك**
د	الكويت 56
دمشق 24، 35، 42، 49، 53، 59	**ل**
دير الزور 59	اللاذقية 60
ر	لبنان 6، 23، 24، 25، 50، 56، 63
الرياض 23، 34	ليبيا 14

م	
مصر 6، 12، 14، 16، 18، 19، 20، 21، 22، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 34، 35، 37، 38، 39، 40، 41، 42، 45، 46، 47، 49، 51، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59، 60	
موسكو 29	
و	
الولايات المتحدة الأمريكية 20، 23، 24، 25، 50، 51	
ي	
اليمن 6، 49، 50، 60	

فهرس المحتوى

إهداء	
شكر وعرفان	
مقدمة	أ
الفصل الأول: نماذج الوحدة العربية	
المبحث الأول: جامعة الدول العربية1945.	6
المبحث الثاني: اتحاد المغرب العربي1947.	8
المبحث الثالث: الاتحاد العربي1958.	11
المبحث الرابع : اتحاد الجمهوريات العربية(مصر، سوريا، العراق)1963.	12
المبحث الخامس: اتحاد الجمهوريات العربية(مصر، سوريا، ليبيا)1971.	14
المبحث السادس: الوحدة السورية العراقية1978.	16
الفصل الثاني: الوحدة المصرية السورية	
تمهيد.	18
المبحث الأول: ظروف مصر وسوريا قبيل الوحدة.	19
المبحث الثاني: عوامل التقارب المصري السوري.	27
المبحث الثالث: خطوات في طريق الوحدة.	31
المبحث الرابع: المباحثات السورية المصرية حول الوحدة.	34
الفصل الثالث: قيام الوحدة بين مصر وسوريا	
المبحث الأول: إعلان الجمهورية العربية المتحدة.	37
المبحث الثاني: الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة.	39
المبحث الثالث: أجهزة و مؤسسات الوحدة.	41
المبحث الرابع: النظام الاقتصادي في دولة الوحدة.	43
المبحث الخامس: المواقف الدولية من قيام الوحدة.	49
الفصل الرابع: تفكك الوحدة وتقييم مسيرتها	
المبحث الأول: عوامل وأسباب الانقلاب السوري.	53
المبحث الثاني: تنفيذ الانقلاب وتفكك الوحدة.	58

المبحث الثالث: تقييم الوحدة.	62
خاتمة	68
الملاحق	72
قائمة المصادر والمراجع	77
فهرس الأعلام	84
فهرس الأماكن	85
فهرس المحتوى	

تم بحمد الله